



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

الصراع الروسي- الأمريكي في سوريا وأثره الجيوسياسي على الأردن

(٢٠١١ - ٢٠١٧)

**The Russian-American conflict in Syria and Its Geopolitical Impact
On The Jordan**

(2011-2017)

إعداد الباحث: أسامة محمد أحمد الزبون

إشراف الأستاذ الدكتور: علي عواد راشد الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

جامعة آل البيت - المفرق - الأردن

٢٠١٨

التفويض

أنا أسامة محمد أحمد الزبون، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع

التاريخ / / 2018

التعهد

الرقم الجامعي: 1620600048

أنا الطالب أسامة محمد أحمد الزبون

الكلية: بيت الحكمة

التخصص: علوم سياسية

أقر بأنني إنلتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"الصراع الروسي- الأمريكي في سوريا وأثره الجيوسياسي على الأردن (٢٠١١-٢٠١٧)"

The Russian-American conflict in Syria and Its Geopolitical Impact On The Jordan
(2011-2017)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتاب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأنتي أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب

التاريخ / / 2018

قرار لجنة المناقشة



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

الصراع الروسي- الأمريكي في سوريا وأثره الجيوسياسي على الأردن

(2017-2011)

The Russian-American conflict in Syria and Its Geopolitical Impact
On The Jordan (2011-2017)

إعداد الباحث : أسامة محمد أحمد الزبون

المشرف: الاستاذ الدكتور/ علي عواد راشد الشرعة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

..... مشرفاً ورئيساً

1. أ د/ علي عواد راشد الشرعة

..... عضواً

2. أ د/ هاني عبد الكريم مكازي أخو ارشيدة

..... عضواً

3. د/ صايل فلاح مقداد السرحان

..... عضواً

4. د/ بدر صيتان الماضي

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، نوقت وأوصي بإجازتها بتاريخ: .../.../2018م.

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

إلى الروح التي سكنت روحي إلى من ينبض ذكراه في فؤادي

إلى الذي أخلى مكانه بيننا ولون حياته بلون الرحيل

إلى أخي (مهند) أسأل الله أن يرحمه رحمة واسعة ويدخله فسيح جنانه ويجعل قبره روضة من رياض الجنة

الآن تفتح الأشعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي)

الشكر والتقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف
وعبثاً أن يُحاول تجميعها في سطور

سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعننا برفاق
كانوا إلى جانبنا

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة

وأخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا

إلى الأساتذة الكرام في معهد بيت الحكم

وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا

الدكتور علي الشرعة الذي كان خير المعين والموجه مذ كانت رسالتي هذه عنوان مُجرد

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم علي بمناقشة رسالتي

وتصحيح نتواتها وتعديل اعوجاجها

قائمة المحتويات

ب.....	التفويض
ه.....	الإهداء
و.....	الشكر والتقدير
ز.....	قائمة المحتويات
ط.....	الملخص باللغة العربية
١.....	مقدمة الدراسة
٢.....	أولاً: أهمية الدراسة :
٢.....	ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها :
٣.....	ثالثاً: أهداف الدراسة:
٤.....	رابعاً: فرضيات الدراسة :
٤.....	خامساً: حدود الدراسة :
٥.....	سادساً: محددات الدراسة :
٥.....	سابعاً: متغيرات الدراسة والمفاهيم الأساسية :
٧.....	ثامناً: منهجية الدراسة :
٩.....	الدراسات السابقة
١٤.....	إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :
١٦.....	الفصل الأول : الأزمة السورية والصراع الروسي الأمريكي في سوريا
١٦.....	المبحث الأول : الأزمة السورية
١٧.....	المطلب الأول: ماهية الأزمة السورية
١٩.....	المطلب الثاني: أسباب ودوافع الأزمة السورية
٢٤.....	المبحث الثاني: أسباب التدخل الروسي الأمريكي في الشأن السوري
٢٤.....	المطلب الأول: أسباب التدخل الروسي في الشأن السوري
٢٨.....	المطلب الثاني: أسباب التدخلات الأمريكية في الشأن السوري
٣٣.....	الفصل الثاني :التدخل الروسي والأمريكي في الشأن السوري وأثره على الجيوسياسية الأردنية
٣٣.....	المبحث الأول: آثار التدخل الروسي والأمريكي في الشأن السوري

المطلب الأول: آثار التدخل الروسي في الصراع السوري.....	٣٤
المطلب الثاني: أهم السياسات المتبعة للولايات الأمريكية في الشأن السوري	٣٦
المبحث الثاني: الأثر الجيوسياسي على الأردن جراء الصراع الروسي والأمريكي في الشأن السوري.....	٣٩
المطلب الأول: ماهية الجيوسياسة الأردنية في ظل سلبيات الأزمة السورية عليها	٣٩
المطلب الثاني: التدخلات الروسية الأمريكية في سوريا وأثرها الجيوسياسي على الأردن	٤٤
الخاتمة	٥٠
النتائج.....	٥٠
التوصيات	٥٢
قائمة المصادر والمراجع	٥٣
قائمة المصادر العربية :.....	٥٣
قائمة المصادر الأجنبية :.....	٥٨
Abstract.....	٥٩

الصراع الروسي- الأمريكي في سوريا وأثره الجيوسياسي على الأردن

(٢٠١١ - ٢٠١٧)

إعداد:

أسامة محمد أحمد الزبون

إشراف الدكتور:

علي الشرعة

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الصراع الروسي- الأمريكي في سوريا وأثره الجيوسياسي على الأردني خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧، والتعرف على أسباب الأزمة السورية وما ألفت به من آثار على الأمن الوطني الأردني.

ولتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائجها النهائية إستخدم الباحث عدة مناهج تمثلت بالمنهج الجيوسياسي، ومنهجية "نظرية الدور" والمنهج الوصفي التحليلي.

حيث أظهرت نتائج الدراسة في البداية أن أسباب الأزمة السورية هو تأثير الشعب السوري بالشعوب العربية التي خاضت تجارب ناجحة للثورات في بلادهم وأطاحت بقادتهم المستبدين، بالإضافة إلى مطالبة الشعب السوري بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فكان الرد عنيفاً من القيادة السورية أدى إلى نشوب الثورة السورية الدامية.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن الأردن تأثر بشكل ملحوظ على مستوى أمنه الوطني جراء الأزمة السورية نظراً لمدى القرب الجغرافي والثقافي والتاريخي والديني بين البلدين والمواقف الأردنية ضد الأزمة السورية.

وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر وعلاقة ارتباطية على نحو سلبي للصراع الروسي الأمريكي على الجيوسياسية الأردنية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، والتي تمثلت في تأثير الجوانب الجيوسياسية الأردني على صعيد الجانب الحدودي للأردن، والأمن الوطني الأردني، والجانب الاقتصادي للأردن.

الكلمات المفتاحية: الصراع الروسي الأمريكي، التدخلات الخارجية، الثورة السورية، الجيوسياسية الأردنية.

مقدمة الدراسة

لا شك أن العالم العربي بأسره يعتبر هدفاً للدول العظمى عموماً وللولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على وجه الخصوص، ذلك أن المنطقة العربية تمثل ثروة لا غنى عنها بالنسبة لتلك الدول لما تحتويه من خيرات وثورات سواء تلك الثروات الطافية على سطح الأرض أو الثروات والمعادن في باطن الأرض كالنفط والغاز والمعادن الثمينة، عداك عن مدى أهمية الموقع الجغرافي العربي وخصوصاً دول بلاد الشام لما تتمتع به من موقع إستراتيجي يعتبر بوابة الشرق العربية والتي إن عظمت قواها ستؤثر بلا شك على دول الغرب اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

ففي عام 2011 شهد العالم بأسره حراكاً ومسيرات شعبية عربية في عدد من الدول العربية أدت إلى قلب موازين دول الإقليم العربي بشكل ملحوظ وتشكلت هذه التحركات على شكل ثورات عارمة راح ضحاياها الكثير من الأنظمة الحاكمة فضلاً عن الضحايا من الشعوب العربية التي ضحت بأنفسها في سبيل تحقيق معاني الحرية والتميز بين شعوب العالم.

باركت الدول العظمى بعض الثورات ووقفت في وجه البعض الآخر، وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن وقوف الدول العظمى وخصوصاً أمريكا وروسيا إلى جانب بعض الثورات تدل على نيتها أن هذه الثورات لا تشكل خطراً على مصالحها القومية والعالمية، إنما تحقق لها الكثير من الأهداف في المنطقة العربية، وأما تلك الدول التي لم تحظى بتأييد الدول العظمى، كان نصيبها الهلاك والدمار، فلو أمعنا النظر لوجدنا أن الجانب السوري هو الأكثر أهمية لتلك الدول التي أخذت من أراضي سوريا مسرحاً تستعرض به قواها من جهة، ومن جهة أخرى كان لها أهداف تتمثل في السيطرة على الأراضي العربية وخيراتها بالإضافة إلى عدم الإنفراد لأي جهة غير مرغوب فيها سواءً عربية أو إقليمية أو دولية لتبسط نفوذها على الدولة السورية لما تتمتع به هذه الدولة من مزايا تجعل للغرب طموحاً يفرضون من خلاله أنفسهم بضراوة على الساحة العربية السورية.

وينبغي العلم بأن ما حل بسوريا من ويلات خلال الفترة 2011 - 2017 لم يطل سوريا فحسب وإنما تأثرت به دول الإقليم بشكل ملموس، ولعل من أكثر الدول تأثراً بذلك هي المملكة الأردنية الهاشمية، ذلك أن الأردن تشترك مع سوريا في العديد من الاعتبارات الجيوسياسية.

فالأردن هو الشريك الجيوسياسي الأكبر لسوريا لكثير من الاعتبارات سواءً على مستوى التقارب الجغرافي وطول حدود الأردن مع سوريا، أو التقارب الثقافي والديني واللغة العربية وغير ذلك، لذا نجد أن الأردن من أكثر دول الإقليم تأثراً بالثورة السورية والنزاعات الدولية والإقليمية في سوريا على الجانب الجيوسياسي الأردني عوضاً عن ما يلحق بالأردن من تهديد لأمنه القومي بالصميم الصميم جراء ما يحدث في سوريا والذي طال أمده منذ العام 2011 حتى اليوم من هذا العام.

أولاً: أهمية الدراسة :

تتمحور أهمية الدراسة حول الأهمية النظرية والأهمية التطبيقية للدراسة، وفيما يلي إيضاح لكل منهما:

١- الأهمية النظرية للدراسة: يسعى الباحث من خلال الأهمية النظرية للدراسة ببيان ماهية الصراع الروسي الأمريكي على الأراضي السورية وإلى أي مدى يتأثر الجانب الجيوسياسي الأردني بذلك الصراع، يستند الباحث ببيان ذلك من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة والأدب المنشور والمقالات البحثية المختلفة حول موضوع الدراسة، كما ستعتبر الدراسة الحالية بمثابة حجر الأساس الذي ستنتقل منه العديد من الدراسات المشابهة وموضوع الدراسة الحالي، ذلك أن دراسة الجيوسياسية الأردنية هو حقلاً علمياً معرفياً ما زال متاحاً لإجراء الدراسات البحثية بمقتضاه.

٢- الأهمية التطبيقية للدراسة: يسعى الباحث من خلال الأهمية النظرية ببيان أهم الأسباب والآثار وطرق التدخلات الروسية والأمريكية على الأراضي السورية، مع بيان أهم الجوانب الجيوسياسية الأردنية المتأثرة سلباً جراء الصراع الأمريكي الروسي على الأراضي السورية.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تظهر مشكلة الدراسة من أن الأردن هو المتأثر الأكبر جراء الأزمة السورية وما حل بها من ويلات تمثل بالصراعات على المستوى الداخلي بين القوات النظامية السورية والثوار على اختلاف فصائلهم، وكذلك الصراع الداخلي الخارجي المتمثل بالفصائل المسلحة على الأراضي السورية وكل من أمريكا وسوريا اللاتي ظهر تدخلهم في سوريا على شكل صراع متمثل في استعراض القوى المفرطة على سوريا، وبحسب المعايير الجيوسياسية نجد أن الأردن من أكثر الدول المتضررة جراء هذا الصراع.

ومن هنا كان ينبغي على الباحث الشروع في هذه الدراسة لحل مشكلتها التي تستعرض المشكلة الإقليمية والدولية على الأراضي السورية المجاورة جغرافياً للمملكة الأردنية.

من هنا ظهرت مشكلة الدراسة من خلال السعي إلى الوصول إلى حلول منطقية لأسئلة الدراسة التي تجعل من التدابير الوقائية متاحة للأردن، وتمثل مشكلة بالسؤال المحوري التالي:

ما طبيعة الصراع الروسي- الأمريكي في سوريا وأثره الجيوسياسي على الأردن خلال الفترة (2011-2017)؟
كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق منظومة من الأهداف يمكن إجمالها في الآتي:

- التعرف على أهم أسباب وتداعيات الأزمة السورية.
- توضيح طبيعة آثار الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني.
- بيان أهم الاعتبارات الجيوسياسية المشتركة بين الأردن وسوريا.
- الوصول إلى آثار الصراعات الروسية الأمريكية في سوريا على الجانب الجيوسياسي الأردني.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يمكن إجمال أهداف الدراسة من خلال الهدف المحوري التالي:

العرف على الصراع الروسي- الأمريكي في سوريا وأثره الجيوسياسي على الأردن خلال الفترة (2011-2017)

وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية

- أهم أسباب وتداعيات الأزمة السورية.
- آثار الأزمة السورية على الأمن الوطني الأردني.
- أهم الاعتبارات الجيوسياسية المشتركة بين الأردن وسوريا
- أهم آثار الصراعات الروسية الأمريكية في سوريا على الجانب الجيوسياسي الأردني.

رابعاً: فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة الحالية من فروض تستند إليها لتحقيق نتائج الدراسة بكفاءة وموضوعية، وتتمثل هذه الفروض فيما يلي:

هناك أثر وعلاقة ارتباطية على نحو سلبي بين الصراع الروسي الأمريكية على الجانب الجيوسياسي الأردني خلال الفترة 2011-2017.

ويندرج تحت الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية"

١- هناك أثر وعلاقة ارتباطية على نحو سلبي للصراع الروسي على الجانب الجيوسياسي الأردني خلال الفترة 2011-2017.

٢- هناك أثر وعلاقة ارتباطية على نحو سلبي للصراع الأمريكي الأمريكية على الجانب الجيوسياسي الأردني خلال الفترة 2011-2017.

خامساً: حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في النقاط التالية:

- ١- الحدود الزمانية: بدأ الباحث بإجراء الدراسة الحالية خلال الفصل الدراسي الأول 2017 حتى الفصل الدراسي الثاني 2018. وذلك بدراسة أثر الصراعات الروسية الأمريكية في سوريا على الجانب الجيوسياسي الأردني خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2017.
- تم اختيار العام 2011 كبداية للدراسة الحالية، وذلك بسبب أن هذا العام هو بداية الثورة السورية والتي تعتبر أحد حلقات سلسلة ثورات الربيع العربي، التي بدأت بصنع أهلها وسكانها ثم أصبحت صراعات إقليمية ومنها إلى صراعات دولية وإقليمية واسعة النطاق.
- وقد تم اختيار العام 2017 لنهاية الفترة الزمنية للدراسة الحالية، وذلك بسبب أن مجريات الأحداث للثورة السورية التي كُتبت عنها وقمت دراستها بحثياً تمثلت بأحدث المصادر الخاصة بهذه الفترة وانتهت بالعام 2017 ذلك أن دراستي الحالية بدأت منذ نهاية عام 2017 وامتدت إلى بداية عام 2018.

- الحدود المكانية: يدرس الباحث أثر الصراعات الروسية الأمريكية في سوريا على الجانب الجيوسياسي الأردني، ويشمل ذلك المنطقة الجغرافية التي تضم كل من الأردن وسوريا. أما وقد تم اختيار الحدود المكانية، والتي تمثلت بالصراع الأمريكي الروسي على الأراضي السورية، ذلك أن الدولة السورية الأقرب للأردن جغرافياً وثقافياً وتاريخياً فتتلاقح حدود البلدين بشكل واضح وتمتد هذه الحدود لتبدأ مشاركة البلدين بحدودهما من دولة فلسطين ويتمتد إلى أن صلاخ للحدود العراقية.

سادساً: محددات الدراسة :

سوف تقتصر الدراسة على دراسة الصراع الروسي الأمريكي على الأراضي السورية، وعليه سيتم الاقتصار على دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والدولة الروسية من جهة، وساحة الصراع وهي سوريا من جهة أخرى.

سابعاً: متغيرات الدراسة والمفاهيم الأساسية :

تتلخص متغيرات الدراسة فيما يلي:

١- المتغير المستقل: الصراع الروسي الأمريكي.

٢- المتغير التابع: الجانب الجيوسياسي الأردني.

وتشمل متغيرات الدراسة المفاهيم الأساسية التالية

الجيوسياسة :

يعرف المركز العربي للدراسات المستقبلية (2012) الجيوسياسية بأنها: " هو علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي " (المركز العربي للدراسات المستقبلية، 2012).

وأيضاً الجيوسياسة هي:

"علم يركز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعوا السياسة والقرارات في الدولة، وتعني كذلك تأثير الجغرافيا على السياسة، أو التحليل المكاني للظاهرة السياسية أي دراسة الأبعاد المكانية للسياسات" (وهيبة، 2014).

التعريف الإجرائي للجيوسياسة :

ستتعامل الدراسة الحالية مع النقاط الرئيسية التالية للوصول إلى التعريف الإجرائي للجيوسياسة:

- جغرافيا الدولة وما بها من تضاريس ومنافذ حدودية لدول الجوار الجغرافي.
- العلاقات التفاعلية بين دولة ما ودول أخرى في المحيط الجغرافي أو دولياً.
- صناعة القرار السياسي بمقتضى الأحداث المختلفة في دول الجوار الجغرافي.

الصراع الدولي :

هو "عبارة عن ظاهرة تنافسٍ دولية بين طرفين أو أكثر تتضمن اتّباع كل طرف أهداف مُتعارضة في الوقت نفسه؛ بحيث يُريد كلّ طرفٍ الحصول على ما يريد الحصول عليه الطرف الآخر وهنا ينشأ الصراع، كون حصول أحد الأطراف على ما يُريد يعني عدم تحقّق ما يريد الطرف الآخر؛ فالصراع قائم على الشيء نفسه" (الجازي، 2016).

التعريف الإجرائي للصراع الروسي الأمريكي :

ستتعامل الدراسة الحالية مع النقاط الرئيسية التالية للوصول إلى التعريف الإجرائي للصراع الدولي:

- العلاقات الدولية لدولتين أو أكثر سواءً علاقات دوية أو غير ودية تتنافسان حول قضية ما.
- تنافس بين دولتين أو أكثر على أرض محايدة لكلا الطرفين.
- تحقيق مصالح حيوية لدول عظمى على حساب دول أخرى.
- بيان لوجود دول قوية وأخرى ضعيفة، بالإشارة للقوى إلى كل من روسيا وأمريكا، والضعف للدول العربية.

ثامناً: منهجية الدراسة :

على ضوء ما تقدم سوف يستخدم الباحث المناهج التالية:

المنهج الجيوسياسي / الجيوبولتيك:

يُعد المنهج الجيوسياسي هو الأنسب والأكثر قبولاً لدراسة معطيات الدراسة الحالية وتحليلها على النحو المطلوب، فلو أمعنا النظر في مخطط الدراسة الحالية وما يحمله من مشكلة بحثية وتساؤلات وأهداف يدرك أن المنهج الجيوسياسي هو المنهج الأول لدراسة موضوع الدراسة الحالي لما يوفره من إمكانيات بحثية تضع الباحث نصب الطريق ليدرك الكيفية العلمية التي من خلالها سيبحث موضوعه الذي يتمحور حول دراسة الجيوسياسية وكيفية الخروج بنتائج علمية تتناسب ومجريات العمل السياسي على أرض الواقع.

كما يهدف هذا المنهج إلى دراسة علم سياسة الأرض، فيمزج ما بين السياسة من جهة والحدود الجغرافية من جهة أخرى من يدرس المعلومات والمعطيات الجغرافية لدولة ما وسيادتها مع وجود كيان دولي يحيط بكيانها الإقليمي أو الدولي، كما أشار أبو ظاهر (2012)، بأن نظرية الجيوسياسية ما هي إلا علم يبحث في المنظمات السياسية للمجال الأرضي وتكوينها وهي نظرية تشمل دراسة القوة الدولية بالنسبة للأرض.

أهم رواد المنهج الجيوسياسي:

رودلف كلن 1899، وهو أول رائد لمنهجية ونظرية الجيوسياسية، واعتبرها نظرية رديفة لنظرية الجغرافيا السياسية، وجون كيفر (د.ت) والذي أكد أن المنهج الجيوسياسي يدرس السياسة الخارجية لدولة ما بالاستناد إلى المعطيات الوطنية لهذه الدولة (أبو ظاهر، 2012، ص: 1، 2).

مقومات المنهج الجيوسياسي :

إن مقومات هذا المنهج تعمل على توفير قاعدة علمية ينطلق منها الباحث لبيان عدة محاور أساسية في دراسة علم الجيوسياسية، تتبلور مقوماته الأساسية في كيفية دراسة الكيانات السياسية ودراسة العلاقات الخدمية بين الدول منها الاقتصادية والعسكرية والأمنية، ودراسة البنية الأساسية التي تنطلق منها الدول الطامحة لبناء امتدادها الجيوسياسي عبر حدود دول أخرى.

كما ويقوم هذا المنهج على بيان قيام مصالح دول معينة على مصالح دول أخرى، وتشكل الصورة النهائية لهذه النظرية نتيجة البحث في سياسة معينة لدولة أو عدة دول تهدف لبيان كيانها وتحقيق مصالحها وأهدافها المختلفة عبر حدود دولية وإقليمية (العذاري، 2014).

كيفية توظيف النظرية:

من خلال نظرية أو المنهج الجيوسياسي يمكن التعامل مع مشكلة البحث وأسئلتها ومعالجة فرضياتها وتحقيق أهدافها وصولاً إلى نتائجها الأساسية، وذلك من خلال النظر إلى الامتدادات الدولية الطامحة إلى امتلاك موضع قدم في المنطقة العربية والاستفادة القصوى من مقدراتها وثرواتها، وإمكانية تلك الدول من فرض نفسها لتجعل من الأرض العربية امتداداً لنفوذها ومصالحها المختلفة، وذلك بالاستناد إلى المعلومات والبيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والمواضيع البحثية حول موضوع الجيوسياسة والجغرافيا السياسية والسياسة الخارجية للدول.

منهجية "نظرية الدور":

تعتبر نظرية الدور من النظريات المناسبة لموضوع الدراسة الحالية، ذلك أنها تعمل على دراسة دور الدول في تحقيق كيانها المتعلق في السياسة الخارجية لها، إذ تنطلق السياسة الخارجية هذه من قوة الدولة السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو مزيج من هذه القوى جميعها، لتحقيق بالنهاية الصورة النهائية للدولة على مستوى عالمي تجعل من صناع القرار السياسي في هذه الدولة يعتمدون على أركان دولتهم ويفتخرون بها منطلقين من أن دولتهم لديها القدرة على تحقيق جميع المطالب والأهداف التي يطمحون إليها.

رواد نظرية الدور :

جورج ميراث، وجوزيف مورينو، اللذان أسهما في دراسة دور الدول ضمن إطار السياسة الخارجية وعلاقة تلك الدول مع دول أخرى في سبيل تحقيق أهدافها الاستراتيجية والوطنية بشكل علمي وعملي يحقق مطالب الجماهير والحكومة والقيادة الذين يمثلون صناع القرار في دولتهم.

مقومات نظرية الدور :

تعمل نظرية الدور على دراسة علمية دقيقة تظهر من خلالها سلوك الدول في التعامل مع معطيات البيئة الخارجية لها سواءً في إطار العلاقات الدوية أو العسكرية، إذ تطبق هذه الدول سياساتها على أراضٍ غير أراضيتها تبعاً لطبيعة البيئة الخارجية، حيث أن طبيعة البيئة الخارجية تحمل عدة عوامل منها السياسية والدينية والقومية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك، هذه العوامل هي من تحدد كيفية وطبيعة العلاقة بينها وبين الدول صاحبة الدور الذي تسعى من خلاله لتحقيق سيادتها إقليمياً ودولياً.

كيفية توظيف نظرية الدور :

بالاستناد إلى الهدف الأساس للدراسة الحالية والذي يبحث في حل مشكلة الدراسة الحالية والوصول لإجابات علمية لتساؤلاتها المحورية، نستدرك أن هذه النظرية تعمل على دراسة تحليلية لأهم المعلومات والبيانات والعوامل والأسباب والآثار التي من شأنها أن تبين وتوضح مصادر الدور، وكما وتعمل هذه النظرية على ربط الأحداث والمتغيرات الأساسية فيما بينها (السرحان، والمقداد، 2013، ص: 222).

الدراسات السابقة

١- دراسة بلجهم (2016)، تحت عنوان: الدور الأمني لروسيا في سوريا بعد ثورات الربيع العربي.

هدف هذه الدراسة إلى تحديد الاتجاهات السياسية الخارجية الجديدة لروسيا في عهد بوتين والدوافع الكامنة خلف الدور الذي تلعبه روسيا في المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا وما الدور الأمني الذي تقوم به في المنطقة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف مشكلة الدراسة وتحليل ما جاء في إطارها النظري لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تمثلت بأن روسيا حاولت بقيادة بوتين إعادة الدور الروسي في المنطقة العربية بعد قيام الثورات العربية التي عبرت موازين دول العالم ذات الأهداف الإستراتيجية في المنطقة، وخصوصاً في المنطقة السورية التي تعتبر روسيا أن هذه المنطقة هي نقطة انطلاق لإعادة صورتها وبناء نفوذها في المنطقة العربية

كما أظهرت نتائج الدراسة أن روسيا كانت من أشد الدول رفضاً للثورة الروسية وحاولت جاهدة إنهاء هذه الثورة وإعادة التوازن السوري السياسي من جديد سواءً على المستوى السياسي أو العسكري ذلك أن روسيا تعتبر المنطقة السورية خط دفاع أول لأمنها الوطني فضلاً عن أطماعها السياسية والإستراتيجية في المنطقة العربية ككل.

٢- دراسة مرسي (2017)، تحت عنوان: التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية: الدوافع

والتداعيات والنتائج.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب ودوافع التدخل الروسي على المستوى السياسي والعسكري في الدولة السورية، وما أهم نتائج هذا التدخل على المستوى العالمي والإقليمي، وللوصول إلى نتائج الدراسة استعرض الباحث جميع الدراسات والأدب المنشور حول موضوع الدراسة الحالية وتحليل نصوصها تحليلاً نوعياً بإمتيان، وخرجت هذه الدراسة بعدة نتائج تمثلت بأن التدخل الروسي على الصعيد العسكري أدى إلى تجاذب الكثير من الدول وعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة من جديد ليدور بين الدولتين صراعاً ونزاعاً على شكل إستعراض قوة سواءً عسكرية أو إستخباراتية في المنطقة السورية، وأدت هذه النزاعات إلى زعزعت الأمن العربي خصوصاً في منطقة بلاد الشام، كما تأثر العديد من الدول بذلك وعلى رأسهم الأردن التي تأثر جانبها الجيوسياسي مع سوريا بشكل مباشر.

٣- دراسة بوزيدي (2015)، تحت عنوان: التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط:

دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهم المجالات والقضايا التي يدور حولها التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط، واستعراض الأساليب والتعامل لكل منها مع دول المنطقة العربية وخصوصاً سوريا، كما تحاول الرسالة فهم مدى التنافس بين كل من روسيا وأمريكا في الدولة السورية وما آثار ذلك التنافس، وللوصول إلى نتائج الدراسة استخدم الباحث الأسلوب النوعي في التعامل مع النهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل بيانات الدراسة النظرية والدراسات السابقة، حتى انتهت الدراسة إلى عدة نتائج تمثل بأن التنافس لكل من أمريكا وروسيا في سوريا ما هو إلا امتداد للتنافس والصراع بين الدولتين، هذا التنافس الذي مر عليه عشرات السنين وتوقف هذا التنافس مع انهيار الإتحاد السوفييتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، فتم إعتبار الأزمة السورية منطقة صراع لإعادة التنافس والنزاع ما بين الدولتين

والجدير بالذكر أن هذا التنافس على الأراضي السورية أدى بزعت العلاقات السياسية والدبلوماسية لدول عربية مجاورة لسوريا كالأردن التي بلا شكل تأثر جانبها الجيوسياسي جراء هذه الأزمة وتزعزت أسسه بشكل ملحوظ.

٤- دراسة مكناي (2015)، تحت عنوان: معالجة صحيفة المد الأردنية للأزمة السورية (2011-2014).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي عالجت بها صحيفة المجد الأردنية الأزمة السورية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2014، وانتهجت الباحثة في هذه الدراسة منهج تحليل المضمون حيث تمثلت عينة الدراسة بمجموعة صحفية مكونة من 625 - 693 صحيفة من 69 عددًا، وللوصول إلى نتائج الدراسة استخدم الباحث أسلوب التحليل الاحصائي من خلال برنامج spss للحصول على التكرارات والنسب المئوية والأرقام القياسية لتحديد نتائج الدراسة بدقة وموضوعية، وتمثلت نتائج الدراسة بأن أبرز القضايا التي تناولتها صحيفة المجد تمثلت بالتدخلات الدولية والمعارضة والاعتقالات والجماعات المسلحة ومحاولات الإصلاح السياسي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الصراع الدولي في سوريا أثر على الجانب الجيوسياسي لدول الجوار ومنها إسرائيل والأردن ولبنان بشكل واضح، إلا أن الأردن هي المتأثر الأكبر نظراً لما تتشارك به مع سوريا على المستوى الجغرافي السياسي ومدى التقارب بين الدولتين، كما أظهرت نتائج الدراسة أن سبب إشعال الأزمة السورية وعدم انتهائها بسهولة هو التدخل الروسي والأمريكي بشكل واسع النطاق في الأراضي السورية.

٥- دراسة حمو (2017)، بعنوان: سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كورد سوريا فيها.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعايير الجيوسياسية الروسية في الدولة السورية، مع الأخذ بالاعتبار دور الأطراف من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في سعي كل منهما في تغيير خارطة الطريق وتدمير الطموحات الجيوسياسية في المنطقة، وللوصول إلى نتائج الدراسة اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي بالاستناد إلى المعلومات والمعيطيات الأساسية التي تكونت منه هذه الدراسة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن الدولة السورية تمثل منجم من الثروات الاقتصادية والسياسية والجغرافية للدولة الروسية وامتداداً لنفوذها الجيوسياسي في المنطقة العربية، وهدفها الأول في إعادة الإمبراطورية السوفييتية من جديد

كما أن الدولة الروسية تستخدم فعاليات الإضطرابات السياسي ومحاولة تدمير العلاقة السورية الأمريكية في المنطقة لتخلو لها الطريق في السيطرة على الأرض السورية، مع الأخذ بالاعتبار تمكين الجانب الإسرائيلي في المنطقة كونه يعد أحد أهم حلفاء الدولة الروسية كما هو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

٦- دراسة: محمود (2011)، بعنوان: السياسة الأمريكية تجاه سوريا "1991-2005".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الأمريكية تجاه سوريا 1991-2005، والتعرف على السياسات السورية الراضية للسياسات الأمريكية خلال فترة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة انتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص الخاصة بالأبحاث والتقارير المنشورة والدراسات السابقة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد حاولت مراراً وتكراراً منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ببناء علاقات مع سوريا مستخدمة في ذلك وسائل الترغيب والترهيب، في سبيل إخضاع سوريا لتبني سياسات أكثر توافقاً في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وأن هذا السلوك الأمريكي جاء نتيجة قوتها ونفوذها في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإخراج العراق من الكويت وتمتعها بنفوذ عسكري في المنطقة العربية، كما أظهرت نتائج الدراسة تجاوب الحكومة السورية مع متطلبات السياسة الأمريكية ولكن بحذر، إذ أنشأت اتفاقية سلام مع الولايات المتحدة والموافقة على عدد من مطالبها ولكن بقي الصدى الإعلامي لسوريا ممانهضة وعداء أمريكا حاضراً.

٧- دراسة سليمان (2016)، بعنوان: أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام

الدولي 2011-2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي خلال الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2017، والدور الذي تتبعه الولايات المتحدة في أخذ مكانة في الدولة السورية تحقق من خلاله مطالبها وأهدافها الشخصية، وللوصول إلى نتائج الدراسة استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل النصوص والكتب والدراسات السابقة التي بحثت في مجال العلاقات الدولية والإقليمية ودورها في المنطقة السورية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن منطقة الشرق الأوسط تُعد أحد أهم المصالح الأمريكية وكذلك الروسية في المنطقة

وكما وتمثل الدولة السورية رقعة أرض مميزة تمكن الدولة التي ستسيطر عليها من وصول نفوذها الجيوسياسي لأوروبا ومنها إلى آسيا، بالإضافة إلى مواردها الطبيعية والحيوية المختلفة، وأظهرت النتائج أيضاً أن روسيا تريد وبقوة إلى إثبات وجودها في سوريا كنقطة إنطلاق لإعادة بناء الإمبراطورية السوفييتية من جديد وهو ما لا تريده الولايات المتحدة التي فرضت نفسها شريكاً في النزاع السوري، كما أن روسيا استغلت انشغال الدول العربية في ثورات الربيع العربي لتدخل المنطقة العربية من خلال سوريا لتتمكن من تقوية وتمتين جذورها في المنطقة العربية.

٨- دراسة مدني (2014)، بعنوان: التدخل الروسي في الأزمة السورية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التدخل الروسي في الشأن السوري وأسبابه، وطبيعة العلاقة بين البلدين، بالإضافة للتعرف على الدور الروسي في بداية اندلاع الثورة السورية وما بعدها، وللوصول إلى نتائج الدراسة وتحقيق أهدافها اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات ومعلومات الدراسة التي شكلت إطارها النظري، وعليه فقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في التدخل غير الشرعي للجانب الروسي على الأراضي السورية ودعمها المتواصل للنظام السوري، ذلك أن الدولة السورية تمثل أهمية كبرى لروسيا في شتى المجالات منها السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما كشفت نتائج الدراسة عن أن الجانب الروسي يسعى بشتى الطرق لعدم وصول أي طرف آخر إلى الحكم في سوريا بعد أن حقق نظام الأسد حماية لمصالحها المختلفة في المنطقة، كما أن التدخل الروسي في المنطقة سيعيد لروسيا ما يُعرف بالتعددية القطبية في العلاقات الدولية واطعاف السيطرة الأمريكية على شؤون المنطقة العربية قدر الإمكان.

٩- دراسة حشود (2017)، بعنوان: جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحويلات

أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جيوبوليتيك الأزمة السورية، بالإضافة للتعرف على أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين داخل الأراضي السورية، ولتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائجها استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، إذ قام بوصف محاور الدراسة وأهم أدبياتها وقام بتحليل النصوص البحثية لعدد من المصادر والأبحاث حول موضوع هذه الدراسة، وأخيراً فقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في ضياع السيادة السورية على أراضيها

١٠- دراسة مصطفى (2015)، بعنوان: الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية

2013-2011.

هدفت هذه الدراسة إلى تتبع تطور الأزمة السياسية في سوريا في ظل تحول موازين القوى الإقليمية والدولي، واستعراض التغير في مواقف النظام الدولي تجاه الأزمة السورية وتطورها، والتعرف على دوافع القوى العالمية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها في الشأن السوري، وللوصول إلى نتائج الدراسة اتبعت الباحثة منهج تحليل النظم والمنهج الوصفي التحليلي، لتحقيق أهداف الدراسة بناءً على تحليل القضايا بعد وصفها بشكل منهجي وتتبع مسارات القضية السورية وأنظمة السياسات الداخلة في القضية السورية، حيث خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت في أن النظام الإقليمي والدولي أسهم بشكل واضح في تشابك الأزمة السورية وتعقيد المشهد السوري وإطالة أمد الثورة مع وجود قوى إقليمية ودولية داعمة لنظام الأسد الذي طمحت الثورة لإزالته، ودخول القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها وعدم وصول جهات غير مرغوب بها لنظام الحكم والتي من شأنها زعزعت مصالح الدول العظمى في المنطقة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف كبير في الجانب العربي الذي لم يستطع أن يجد حلول للأزمة السورية، ووجود قوى إقليمية متفاوتة القوى ومختلفة الأهداف في الشأن السوري، الأمر الذي أدى إلى دمار كيان الدولة السورية بكافة المقاييس لمصلحة دول وجهات إقليمية ودولية.

إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة جوانب يمكن إجمالها بالنقاط الرئيسية التالية:

— قامت الدراسة الحالية بدراسة الصراع الروسي الأمريكي في الدولة السورية، فعلى الرغم من أن دراسة بوزيدي (2015) بعنوان: التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014، قامت بدراسة التنافس التوسعي لكل من الدولتين على الأراضي السورية، وهي الدراسة الأقرب إلى دراستي، إلا أن دراستي الحالية قامت بتوضيح دور كل من روسيا والولايات المتحدة في سوريا بأنه صراع بين الدولتين وليس تنافساً، ويبدو ذلك واضحاً من خلال التدخلات العسكرية وإفشال مخططات عسكرية ولوجستية لكل من الجانبين للطرف الآخر، وعليه فأن الدراسة الحالية عملت على دراسة الصراع الروسي الأمريكي في سوريا وليس التنافس فيما بينهما.

- قامت الدراسة الحالية بدراسة الأوضاع الراهنة والصراع الروسي الأمريكي في سوريا في الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2017، وعلى الرغم من أن دراسة سليمان (٢٠١٦)، وهي بعنوان: أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي 2011-2017، إلا أن هذه الدراسة قامت بدراسة الجانب الروسي فقط في الدولة السورية، إلا أن دراستي الحالية قامت بدراسة تدخل كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في الشأن السوري.
- قامت الدراسة الحالية بدراسة جيوسياسية الأردن وتأثيرها جراء الصراع الروسي الأمريكي في الدولة السورية، ونجد من خلال الدراسات السابقة أن كل من دراسة حمو (٢٠١٧)، بعنوان: سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كورد سوريا فيها، ودراسة حشود (٢٠١٧)، بعنوان: جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري. قامت كل من الدراستين بدراسة الجوانب الجيوسياسية أو الجيوبوليتيكية الخاصة بالدولة السورية، فالتشابه فقط في دراسة الجيوسياسية، إلا أن دراستي الحالية قامت بدراسة الجيوسياسية الأردنية المتأثرة بالصراع الروسي الأمريكي في سوريا.
- كما أن الدراسة الحالية خرجت إلى النور في طور الصراع الروسي الأمريكي والأكثر قرباً للفترة الزمنية للأحداث والصراعات الدولية في سوريا واعتمدت على مصادر علمية تتسم بالحدثة أكثر من الدراسات اسابقة وخير دليل على ذلك اعتماد دراستي على مصادر خاصة بعام 2018 وهو العام الحالي للدراسة الحالية بالإضافة إلى دراسات من العام 2017.

الفصل الأول : الأزمة السورية والصراع الروسي الأمريكي في سوريا

ظهرت بؤادر الأزمة السورية تماشياً مع تطلعات الشعوب العربية المناهضة بالحرية والعدالة الاجتماعية منطلقة بذلك بانتقاد حكامها الذين لطالما استخدموا سياساتهم المجحفة في حق شعوبهم، والجدير بالذكر أن الثورة السورية هي الأكثر ضراوة من بين جميع الثورات العربية، ذلك أن الساحة السورية أصبحت ساحة صراع إقليمي ودولي.

الجدير بالذكر أن كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية طرقي صراع على المستوى العالمي منذ عقود طويلة، وأن هذه الدول أخذت من المنطقة العربية ساحة صراع في العصر الحديث، فأصبحت كل منهما تثير على الأراضي العربية العديد من تجارب السلاح وسيطرة على أنظمة وسياسات وغزو دول لغرض امتلاك مقدراتها وما إلى آخره، ومع ذلك فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تدخلات واضحة على الساحة العربية السورية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً الجانب الروسي، حيث استعرض كل منهما قوته وفرض سياسته من خلال التدخلات مختلفة الأشكال في الشأن السوري.

وعليه سأقوم بتقسيم الفصل الحالي إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الأزمة السورية

المبحث الثاني: أسباب التدخل الروسي الأمريكي في الشأن السوري

المبحث الأول : الأزمة السورية

إن المتتبع لشؤون الثورات العربية يدرك بأن الثورة السورية هي الأكثر ضراوةً من بين جميع الثورات العربية، فقد ظن الشعب السوري أنه بثورته سيحقق أهدافه المتمثلة بالحرية والعدالة الاجتماعية ورفع الظلم عن رؤوسهم من النظام الذي حكمهم طوال عقود، إلا أن تدخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية قد قلبت الطاولة على فرق المعارضة والثوار السوريين، فبعد أن كانوا يمثلون الجانب الراجح أصبحوا يمثلون الجانب الخاسر والمجني عليه جراء التدخلات الخارجية، فماهية الأزمة السورية وأهم دوافعها ومسبباتها، من هنا كان لا بد من التطرق لأهم المواضيع الرئيسية لبيان الأزمة السورية

وذلك من خلال تقسيم المبحث الحالي للمطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الأزمة السورية

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الأزمة السورية

المطلب الأول: ماهية الأزمة السورية

لا شك أن الأزمة السورية ذات جذور تاريخية بدأت منذ الانتداب الفرنسي لسوريا، الذي قام بدوره بتقسيم الشؤون الداخلية للبلاد على نحو ديني وطائفي وقومي وغيرها من تقسيم الاتجاهات لدى الشعب الواحد، بالإضافة إلى تمكين الأقليات ودعمهم وتسلمهم مراكز القيادة في الدولة، أولئك الأقليات الذين اتبعوا سياسة التهيب والاجحاف بحق الشعب السوري ومنعهم من ممارسة معاني الحرية والعدالة الاجتماعية، إذ تمكنت الدولة الفرنسية من إطلاق إسم الانتفاضات الطائفية على الثورات الشعبية على أنظمة الحكم الاستبدادية منذ القدم، الأمر الذي أدى بالمجتمع الدولي أن ينأى بآراءه عن النزاعات التاريخية في سوريا والنظر لتلك الثورات بعين تملأها مبادئ النقد المتأتية من تخلف الشعوب دون النظر لمسوغات الثورات السورية، التي بقيت تحت رحمة النظام السوري لسنوات طوال

وفي العصر الحديث وبشكل أكثر تحديداً في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 ظهرت الكثير من الحركات الجماهيرية العربية التي اجتاحت العالم بأسرة بدأت من الدولة التونسية التي انطلقت منها أولى ثورات الربيع العربي منادية بالحرية والعدالة الاجتماعية من النظام الحاكم الذي لم يحقق مطالب الشعب لسنين وكان يتسم بالنظام الديكتاتوري بحسب ما أطلق عليه الثوار التونسيين، تبعها الثورة المصرية فالليبية (محمد، 2013، ص: 12)، وما لبث الأمر إلى أن وصلت بوادر الحراك الشعبي العربي للأراضي السورية، ففي 2011/3/15، ظهرت حركات شعبية وجماهيرية سورية من الجنوب السوري الذي مثل نقطة البداية للثورة السورية التي بدأت على شكل مسيرات سلمية منادية بالحرية والعدالة الاجتماعية وإنصاف الكرامة الإنسانية التي لم يعد لها وزن في الدولة السورية، جاءت هذه الحركات متأثرة بالحركات الشعبية والثورات العربية التي وقعت قبل الأزمة السورية بأشهر معدودة. كان الطابع السلمي يطغى على صورة الحراك السوري وحمل رعاياه شعارات حول ضرورة الإصلاح السياسي والمجتمعي في البلاد، إلا أن النظام السوري لم يقابل هذه الحركات بتحقيق مطالبهم وإنصافهم حقوقهم

وإنما جاء الرد بغير ما اعتقد الشعب السوري، فكان الرد أعنف مما تصوره الشعب السوري والمجتمع الدولي على حد سواء، إذ انهال الجيش السوري بكل قوته وبكافة أنواع السلاح على الشعب السوري والبنية التحتية السورية، وظن العديد من الناس أن النظام يريد إبادة الشعب بأكمله، والجدير بالذكر أن الشعب السوري خرج من الهدوء إلى أجواء الغضب على سياسة النظام السوري تجاه مطالبهم وحقوقهم الإنسانية وكان الرد أقسى من تلك السياسة أن وصلت إلى أكبر صور القتل والدمار لعشوبها، ظنت الحكومة السورية أنها بهذا الأسلوب ستخدم الثورة، إلا أن عنصر المفاجئة كان حاضراً وسرعان ما تحولت الحركات السلمية إلى ثورة مسلحة بين النظام السوري من جهة وأطراف ثورية ضمت معظم أطياف الشعب السوري من جهة أخرى (مصطفى، 2015، 77، 78)، وما مر عام على الثورة السورية إلى أن أصبح عدد القتلى من الشعب السوري بالآلاف ناهيك عن ملايين اللاجئين، فقد أكدت إحصائيات عالمية في شهر كانون الثاني لسنة 2012 بأن عدد القتلى وصل إلى 60 ألف مواطن سوري بين أطفال ورجال ونساء وشيوخ، الأمر الذي أحدث هزة في كيان المجتمع الدولي لشدة المشهد الدرامي السوري، فقد نادى العديد من الجهات والمنظمات العالمية والدول الإقليمية بضرورة تنحي بشار الأسد عن سدة الحكم لما أحدثته نظامه من تدمير شامل لشعبه ولبنيتته التحتية، فالجدير بالذكر أن الثورة السورية لم تطل فقط سوريا والشعب السوري، بل وصلت آثارها الجانبية التي لا يُحمد عقبائها لدول الجوار الجغرافي وخصوصاً المملكة الأردنية والتي تعتبر الأقرب للدولة السورية جغرافياً وسياسياً ودينياً وثقافياً وغير ذلك، وكيف ولا والأردن يمثل ثاني أكبر جزء من بلاد الشام هذا الكيان الذي لطالما عُرف بالكيان المستقل بعد الدولة السورية (محمد، 2013، ص: 12، 13).

ينبغي العلم بأن الثورة السورية المسلحة والتي أتت خلفاً للثورة السلمية، كانت جميعها منظمة إلى أن أحدثت تداعيات إقليمية وطائفية وتوجهات سياسية إنقساماً واسع النطاق بين الفرق السياسية والمسلحة في أطياف المعارضة السورية أدت إلى تشتت فكرة الثورة التي انطلقت بناءً على إرادة الشعب وهدفه في تحقيق العيش الكريم، هذا الإنقسام والتشتت أدى إلى زعزعة أركان القوة الثورية في الكثير من الفرق السورية المعارضة التي أخذت بمحاربة نفسها عوضاً عن الهدف الأساس، وأدى ذلك إلى إضعاف جيوش المعارضة، فكل منهم نادى بالقومية والأحقية بقيادة المعارضة والحرب الأهلية وكان لكل فرقة أهداف وتوجهات ودوافع مختلفة عن الأخرى، الأمر الذي سنح للنظام السوري بأن يستغل نقاط الضعف هذه وضرب جميع الفرق المسلحة وتحقيق انتصارات على أرض الواقع

بالإضافة إلى تدخل العديد من القوى الإقليمية في الشأن السوري، (حسو، 2015، ص: 27، 28، 31)، هذه القوى التي لم يكن هدفها إلا ضرب المعارضة بغض النظر عن ماهية المعارضة ومن يقودها، فقد نظرت كل فرقة من فرق المعارضة للأخرى بأنها هدف ينبغي تدميره وأخذت بالابتعاد عن محاربة النظام وأعوانه، إلا أن النظام جسد جميع فرق المعارضة المسلحة بكيان واحد وأخذ بمحاربتة بعد أن جمع قواه من جديد وأخذ كامل الدعم من دول إقليمية كإيران وأحزاب وميليشيات إقليمية كحزب الله اللبناني (شيخ، 2012، ص: 2، 3، 4)، ومنه إلى دعم دولي تمثل أولاً بدعم الدولة الروسية للنظام بكافة أشكال القوى العسكرية، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً من الأرض السورية نقطة تمركز تمكنها من تحقيق أهدافها الإقليمية وإضعاف الجانب السوري شعباً ونظاماً وفرق معارضة لحماية مصالحها أولاً وحماية الجانب الإسرائيلي ثانياً، أضف إلى ذلك ظهور قوى إقليمية جديدة تدخلت بشكل واضح بالشأن السوري وبدعم من دول عالمية مثل روسيا وبتوصية من الجانب الإسرائيلي والتي مثلت الجانب الكردي في سوريا وأيضاً العراق والتي كان لها دوراً محورياً في الأزمة السورية وتم دعوتها لمحاربة تنظم الدولة حتى أخذت مكاناً إقليمياً وأصبحت تنادي بإنشاء دولة الكرد في أجزاء من سوريا والعراق وتركيا وإيران لتمثل بالنهاية أرض الكرد قاعدة للقوى الدولية مثل روسيا وأمريكا (صاري، 2016، ص: 4-7).

جميع هذه التداعيات والأطراف الإقليمية المتنازعة أخذت بالتراجع أمام ودعوة كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الشأن الروسي، جميعها وضعت الدولة السورية على مفترق طرق، يجعل المجتمع الدولي في حيرة من أمره حول إلى أي جهة ستؤول الكفة في الشأن السوري الذي أصبح ساحة لإستعراض القوى والنزاعات وتسوية الخلافات للعديد من الدول الإقليمية والعالمية، ولا شك أن جميع هذه التداعيات والظواهر قد أُلقت بظلالها على الإقليم العربي عموماً وعلى الساحة الأردنية وجانبها الجيوسياسي بشكل واضح، إذ أن هذه الحرب حدت من القوى الجيوسياسية الأردنية في الأراضي السورية والمنطقة العربية عموماً لما لحق بالأردن من مظاهر سلبية على مجتمعه واقتصاده وسياسته الخارجية (باكير، 2013، ص: 3).

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الأزمة السورية

لم تكن الثورة السورية وليدة ساعتها، وإنما ظهرت نتيجة لتراكم عدد من الأسباب والتداعيات المتمثلة بسياسة النظام السوري والتي لم يعد يحتملها الشعب وأسباب خارجية مختلفة، وعليه يمكن إجمال أهم الأسباب والتداعيات التي أشعلت فتيل الأزمة أو الثورة السورية بالنقاط الرئيسية التالية:

١- ممارسات السلطة: قام كل من الرئيس الأسد وأيضاً الإبن باتباع ممارسات سياسية من شأنها دمج وظائف الدولة ووظائف السلطة، مع ربط جميع أجهزة الدولة بكافة مجالاتها مع رئاسة النظام وبشكل مطلق، أضف إلى ذلك العمل على تبعية الجيش الكاملة لمصلحة النظام وخدمته وحمائته وتكريس جميع أركان الدولة ومقوماتها لخدمة الحزب الحاكم، ووضع مسئولين من بطانة الحزب الحاكم في كل من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية لخدمة مشاريع ومصالح رئيس الدولة السورية بالمقام الأول، فكانت ممارسات السلطة لا تخدم إلا رئيس الدولة وحزبه الحاكم المكون من بطانته سواء من أنصاره أو من أقاربه مع تهميش كلي لمصالح الشعب السوري وحرمانه حريته في التفكير والعمل وممارسة حياته المدنية على أكمل وجه، والجدير بالذكر أن السلطة استخدمت أسلوب الرقابة بكافة أشكالها على ممارسات الشعب، فأصبح المواطن السوري لا يقوى على الشروع بأي حديث سياسي أو اقتصادي أو ما شابه ذلك، خوفاً من وجود من يشي به لأجهزة النظام التي لم تكن لديها أسلوب حضاري للتعامل مع الشعب وإما كان أسلوب القمع حاضراً باستمرار على مدى عقود الأمر الذي أدى إلى إحداث ضغوطات متراكمة على الشعب السوري الذي انفجر أخيراً تعبيراً منه عن ممارسات السلطة المجحفة بحقه

٢- احتكار السياسة وألوهية الحاكم: بعد تولي الرئيس السابق حافظ الأسد، تم استخدام الطرق والإجراءات لغرض إنهاء الحياة السياسية القائمة على مشاركة جميع الأطراف الممثلة لأطياف الشعب من سياسيين وبرلمانيين ومعارضين وغيرهم، الأمر الذي أدى إلى خلو الساحة السياسية بشكل مطلق للحزب الحاكم لتتسنى له الفرصة الكاملة بصنع واتخاذ القرارات السياسية بشكل منفرد على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد، وحذى الرئيس بشار الأسد حذو والده في هذه السياسية والتي لم تفسح المجال لأي مواطن بالتصرف أو الحديث بأي شأن سياسي في البلاد وخصوصاً الحديث عن رئاسة الدولة وإلا كان العقاب أكبر وأشد ممن يتصور البعض، حتى أصبح الرئيس بمكانة عالية لا يتمكن المرء من الحديث بشكل مجرد عنه وهو ما اعتبره البعض بأنه ألوهية لشخص الرئيس، وبدى ذلك واضحاً من خلال توغل أجهزة الدولة بين الناس بشكل هائل وحرمانهم الديمقراطية السياسية والقضاء على معاني الحزبية وتعدد الآراء، بالإضافة إلى وضع مفكري وعلماء ومبذعي الشعب السوري تحت الرقابة المباشرة لأجهزة الأمن ومنعهم من تطوير أفكارهم ومعتقداتهم، وتحويل الشعب السوري من شعب مفكر سياسي ومنتج للسياسة والاقتصاد إلى شعب مستهلك لأي شيء تطرحه الحكومة السورية عليهم (فهد، 2014، ص: 5، 6).

٣- الدافع الاجتماعي والاقتصادي: يُعد العامل الاجتماعي والاقتصادي من أهم المؤشرات والأسباب التي دفعت الشعب السوري للقيام بثورته، إذ أن النظام السوري وضع إستراتيجية تربط بينه وبين الشعب السوري ذات أبعاد سلبية تقع على الشعب السوري وتمثلت بمؤشرات أدت إلى إحداث شرخ في النسيج الاجتماعي السوري وضربت أركان الاقتصاد الخاص بهذا الشعب والتي تمحورت حول زيادة معدلات الفقر بين الشعب السوري، وعلى الرغم من وجود النفط والثروات الطبيعية والمعدنية وخصوبة الأرض والمياه في الأراضي السورية إلا أن العامل الاقتصادي كان ذي مؤشرات متدنية وطابع اجتماعي قاسي على أطياف الشعب السوري (مصطفى، 2015، ص: 19، 20) إذ أدت الإحصائيات بأن ما نسبته 34.3% من الشعب السوري وعددهم حوالي 7 ملايين نسمة أصبحوا تحت خط الفقر في عام 2010، أضف إلى ذلك زيادة معدلات البطالة بين أطياف الشعب السوري وخصوصاً فئة الشباب، إذ أكدت الإحصائيات بأن ما نسبته 32% من الشعب السوري وعددهم حوالي 3.7 مليون نسمة من الشعب السوري العاطلين عن العمل في حلول عام 2009، بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية والاستهلاكية للشعب السوري بحوالي 28% من عام 2004 وحتى عام 2014، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي من 10.5% في عام 1996-1991 إلى 0% في عام 2000، والجدير بالذكر أنه وحتى عام 2009 زادت نسبة العنف والإرهاب التي انطوت عليه السياسة السورية 68% في عام 2009 عن الأعوام السابقة، ناهيك عن مظاهر الفساد الإداري والظلم وعدم المساواة ونسب الرشوة والظلم والذي أدى جميعاً إلى تفكك النسيج الاجتماعي القائم على مبادئ وقيم سليمة إلى تدني تلك المظاهر ووصول الشعب إلى طريق مسدود لا يدري كيف يسير شؤون حياته ويحافظ على كيانه فما كان لديه إلى أن ينفجر في وجه النظام ويُحدث الثورة الكبرى في تاريخ البلاد السورية (فهد، 2014، ص: 6، 7).

٤- إلتحام المدن والأرياف والمحافظات: أدت سياسة النظام السوري في قمع الثورة إلى إحداث كارثة إنسانية مست جميع أشكال الكرامة الإنسانية والتي أثرت على مشاعر السوريين جميعاً، إذ انطلقت الثورة من محافظة درعا الجنوبية ونظراً لعمليات القمع والقتل الملاحق من جانب النظام السوري، فقد التحمت العديد من المحافظات والأرياف السورية مع بعضها البعض نصرةً لأهلهم في المحافظات الأخرى والتي وقع عليها الظلم والمعاملة الوحشية من قبل النظام

إلى أن أصبح الشعب السوري بمعظمه ينادي بالديمقراطية وإحترام حقوقه والإصلاح السياسي والاقتصادية والاجتماعي، الأمر الذي أدى بالنظام أن يعامل باقي المحافظات السورية بالمثل، ما نتج عن هذه السياسة اجتماع أطراف الشعب تحت مظلة الثورة ووضع هدف مقدس نصب أعينهم ألا وهو زوال الحكم الحالي وتحقيق حريتهم التي لطالما سعوا إلى تحقيقها وحكمهم أنفسهم بعيداً عن حكم الأقليات لهم، ما نتج عن ذلك بالنهاية إحداث ثورة طالت جميع أراضي الدولة السورية (ساتيك، 2013، ص: 5).

5- توريث السلطة: لطالما طالبت أطراف الشعب السوري بعدم توريث السلطة وسدة القيادة بين شخص الرئيس وورثته، ظهرت تلك التدايعات الجماهيرية بعد إعداد الرئيس السابق حافظ الأسد بأبنة باسل الأسد ليستلم القيادة السورية قبل مقتل باسل الأسد، ثم جاء نفس السيناريو ليعمل حافظ الأسد على تهيئة نجله بشار للإمساك بزمام القيادة السوري، ما أثار ذلك غضب الشعب السوري وبقية الأجواء متوترة لذلك السلوك الذي انتهجه الرئيس السابق حافظ الأسد، فكيف لدولة جمهورية قائمة على انتخاب الرئيس أن تورث قيادة الدولة لإبن الرئيس السابق، كانت هذه الظاهرة أحد أهم الأسباب التي أثارت حفيظة الشعب السوري تجاه النظام الحاكم ووترت أجواء الحياة السياسية إلى حين اندلاع الثورة السورية.

6- غياب المؤسسة: أدى تهميش قطاعات كبيرة في الدولة السورية من العمل الحزبي على المستويين السياسي والاقتصادي إلى فقدان المؤسسات الفاعلة في الدولة من تطوير كيانها وهدم أهدافها لتحقيق التطور الذي تُعنى به أي دولة على كافة المستويات والصعد تماشياً مع التطورات المؤسساتية العالمية، فقد عملت الحكومة السورية على زيادة الضغط على العمل المؤسسي حتى تلاشت معاني الديمقراطية في البلاد ومحو الأمن الذي يعتبر الملاذ الأول والأخير للمواطن السري داخل بلده، أضف إلى ذلك إيقاف العمل الدستوري الذي يخدم مصالح المواطنين وجعل الدستور منوطاً بتطلعات وأهداف الرئيس لا غير (مصطفى، 2015، ص: 38-40).

٧- قوانين أنظمة الطوارئ: لطالما طالب الشعب السوري بإلغاء قانون الطوارئ الذي يعطي الرئيس ونظامه كامل الحق في سن القوانين الطارئة التي لا تخدم مصالح الشعب، وإنما وضعت لخدمة النظام ومؤيدي النظام، تم وضع هذه القوانين منذ عام 1963 لتقييد الشعب السوري من ممارسة حياتهم السياسية والاقتصادية والدستورية والانتخابية، بالإضافة إلى خلق وظائف ووزارات تعمل لصالح حزب البعث السوري لضمان بقاءه وتقوية جذوره في الدولة السورية، الأمر الذي نتج عنه عدم رضا الشعب السوري عن هذه السياسة التي لم تخدم مصالحه بيوم من الأيام وإنما جاءت لحماية النظام الحاكم، وتم اعتبار هذا السبب أحد الأسباب المهمة التي عادت للساحة وتم مداولتها بشكل كبير في بداية الثورة السورية وأُعتبرت أحد الأسباب البارزة في نشوب الثورة السورية (مصطفى، 2015، ص: 38-40).

المبحث الثاني: أسباب التدخل الروسي الأمريكي في الشأن السوري

إن لكل من الجانب الروسي وأيضاً الأمريكي تدخلات واضحة في الشأن الإقليمي والعربي على وجه التحديد، وخصوصاً على الجانب السوري، إذ تطمح الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية جذور مصالحها الشخصية وعدم المساس بها من أي طرف غير مرغوب به، كما أرادت الدولة الروسية بإعادة كيان الإمبراطورية السوفييتية على حساب الوطن العربي بدايةً من الدولة السورية، وعليه فقد كانت الأسباب لتدخل كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أكثر وضوحاً خلال الأزمة السورية، ولبيان ذلك سأقوم بتقسيم المبحث الحالي للمطالب التالية:

المطلب الأول: أسباب التدخل الروسي في الشأن السوري

خرجت روسيا عن صمتها الدولي وفرض نفسها على الساحة الدولية في عام 2015، وذلك في التدخل العسكري المباشر والأقوى في الشأن السوري، أحدثت روسيا بذلك هزة على مستوى العالم بأسره لقوة التدخل العسكري والسياسي في سوريا والذي دعا العالم للبحث في أسباب هذا التدخل الكبير في الشؤون العربية عموماً والشأن السوري على وجه التحديد، إلى أن أصبح هذا التدخل حدثاً مهماً تداول أخباره العالم بأسره، لما خلفه التدخل الروسي من كوارث طبيعية وإنسانية واسعة النطاق وكوارث في مختلف المجالات الحياتية والتي مست كرامة الإنسان والطبيعة وسيادة الدولة السورية من دمار واضح على أشكال الحياة في الدولة السورية. وللتدخل الروسي في الشأن العربي السوري عدة أسباب تجد من خلالها الدولة الروسية دافعاً لهذه التدخلات، ولعل أهم الأسباب التي دفعت روسيا في التدخل الواضح في الشأن السوري ما يلي (بورشيفكايا، 2016، ص: 3، 5):

أولاً: تطلعات الدولة الروسية لإعادة نفوذها التي تطمح له والذي يمثل لها كيان الإمبراطورية السوفييتية، الجدير بالذكر أن عودة الأمجاد السابقة للاتحاد السوفييتي التي تسعى إليه روسيا في المنطقة يبدو أمراً واضحاً (بلجهم، 2016، ص: 9، 10)، فلو أمعنا النظر لوجدنا أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوتين أمام "الدوما" في عام 2005م، والذي من خلاله أبدى بوتين مدى طموحه لإعادة كيان ومكانة أمجاد بلاده السابقة ويبدو ذلك واضحاً في مقولته خلال هذا الخطاب "إن انهيار الاتحاد السوفييتي هو كارثة جيو سياسية"، فالنظام الحديث لروسيا بقيادة فلاديمير بوتين يحمل على عاتقه إعادة تلك المكانة الضائعة للكيان الروسي، فكان الوطن العربي أول محطة للأطماع الروسية في التوسع وفرض القوة والسطوة وتحقيق الكيان الضائع لديها

على الرغم من ذلك تجد روسيا أن التدخلات الأمريكية والأوروبية على حد سواء في المنطقة العربية كمن يعبث في الحديقة الخلفية الجيوسياسية لروسيا والتي يمثلها عدداً من الدول العربية ومن أهمها سوريا، ذلك أن الدولة السورية تعتبر أحد أهم بوابات الشرق للوطن العربي بحدودها الجغرافية لدول عربية وإقليمية وإطلالها على أوروبا من جانب البحر الأبيض المتوسط، هذا الموقع وهذه الحدود تجعل من سوريا هدفاً يطمع به القاصي والداني لفرض نفسه على الساحة العربية بقوة.

ومن وجهة نظر روسيا بأن سيطرة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية القابعة خلف الدولة الروسية يعتبر بمثابة حصار يُفرض على روسيا لتحجيم دورها السياسي والعسكري والاقتصادي وكذلك الحيوي في المنطقة وهو ما يحد من قوتها ويضعفها باستمرار، لذا وجدت روسيا هذا السيناريو سبباً قوياً لتدخلها وفرض نفوذها وسيطرتها على الدولة السورية، وبداية النهوض من جديد للدولة الروسية الاتحادية من قلب الوطن العربي عموماً ومن الأراضي السورية تحديداً، ذلك أن الدولة السورية تُعد أكبر دول بلاد الشام وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط من جهة ودولة العراق من جهة أخرى وحدودها مع دولة إسرائيل ذات الجانب المهم بالنسبة لروسيا، فهذه الحدود تمثل لروسيا قيام الدولة الكبرى لها وإعادة نفوذها في المنطقة والعالم بأسره (مرسي، 2017، ص: 89، 90).

ثانياً: يمثل السبب الثاني شعور روسيا بأنها أصبحت قوة عظمى عالمياً ورؤيتها إلهها إظهار هذه القوة أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتعت بأكبر قوة عالمية، فجاء التدخل في الشأن السوري ولسان روسيا يقول أن حان دورها بفرض نفسها كقوة عظمى ووضع حد للاستهانة الأمريكية بالقوة العسكرية الروسية، ومنع الولايات المتحدة من العبث في المنطقة وتهديد الاستقرار الروسي والمتمثل بإنشاء العديد من القواعد العسكرية والمنظومات الصاروخية بالمنطقة والتي بلا شك ستحد من الدور الروسي في المنطقة العربية وتضعف قواها العسكرية. وما جعل روسيا تشعر بذلك التهديد هو صراعها مع أوكرانيا والتي انضمت للحلف الأطلسي، ذلك الحلف الذي لطالما هدد الشأن الروسي مدعوماً بالقوة العسكرية الأمريكية على وجه الخصوص، لذا وجدت روسيا من التدخل بالشأن السوري استعراضاً لقوتها العسكرية وإظهار هذه القوة للولايات المتحدة لكف يدها عن التدخل في المنطقة العربية عموماً والسورية على وجه الخصوص، ذلك أن الدولة السورية تعتبر خط الدفاع الأول لروسيا في المنطقة العربية على حد رؤيتها وتعبيرها، كما ويمكنها السيطرة وفرض نفسها بقوة على دول عربية تبعاً لوضع سوريا في قائمة الدول الحليفة لها أو الدول الخاضعة لقوتها العسكرية والسياسية والتي تنطلق منها للدفاع عن مصالحها وحماية لأمنها الوطني (مرسي، 2017، ص: 90، 91).

ثالثاً: يعتبر السبب الثالث سبباً من وجهة نظر الجانب الروسي على الرغم من أنه غير مقنع للعديد من الأطراف ولا سيما من جانب الثوار السوريين، ذلك أن روسيا تعتبر الدولة السورية خط الدفاع الأول عن أمنها الوطني، وأن التدخلات الأمريكية في سوريا هو تهديد واضح لأمنها الوطني، وكلل الرئيس الروسي تدخله في سوريا بقوله: "أن الذهاب إلى محاربة الإرهاب في سورية هو دفاع مسبق عن الأمن القومي الروسي قبل أن ينتقل هذا الإرهاب إلى بلاده"، هذا السبب دفع روسيا لشن هجوم عسكري واسع النطاق على الأرض السورية وتدعيم نظام الحكم السوري والذي من وجهة نظرها يحمي أمنها الوطني، ويبدو ذلك واضحاً بعد أن شهدت العقود الماضية تقارباً سورياً مع الاتحاد السوفيتي ومشاركته العديد من المصالح في شتى المجالات (باراسيليتي وآخرون، 2017، ص: 4، 5)، كما يحمي منظومتها العسكرية المتمثلة بقاعدتها العسكرية في طرطوس التي تم إنشائها منذ القرن الثامن عشر، حيث تم إنشاء هذه القاعدة للدفاع عن المصالح الروسية سواءً الأمنية أو الاقتصادية ذلك أن قاعدة طرطوس كانت تمثل لروسيا منفذاً بحرياً لتبادل السلع والمنتجات واستيراد وتصدير بضائعها ومنفذها البحري على أوروبا من البحر المتوسط، بعد أن شهدت العلاقات الروسية الأوروبية توتراً وساد الضباب أجواء العلاقات والتبادلات التجارية البرية، فكانت سوريا منفذ لروسيا للإبحار في البحر الأبيض المتوسط ودخولها العالم الأوروبي والإفريقي من هذه القاعدة العسكرية والتجارية (بلجهم، 2016، ص: 37).

رابعاً: كما يعتبر السبب المعلن والأكثر وضوحاً للتدخل الروسي في الشأن السوري في أن الرئيس السوري بشار الأسد طلب من النظام الروسي التدخل في بلاده كون أن سوريا حليفاً استراتيجياً لروسيا تحديداً وكان حليفاً أبان الاتحاد السوفيتي، والجدير بالذكر أن سوريا منذ القرن الماضي وهي في تقارب مع الاتحاد السوفيتي بعد تخليها عن المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفرض الولايات المتحدة على سوريا إقامة الصلح مع إسرائيل وتلبية شروطها ومساعدتها بالحصول على المياه العذبة من نهر الفرات الأمر الذي رآه حافظ الأسد الرئيس السوري الأسبق مجحفاً بحق سيادة بلاده، ونأى بنفسه بعيداً عن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ليبنى علاقاته المتينة مع الاتحاد السوفيتي وبعد مع الدولة الروسية، فكان طلب سوريا الدعم العسكري من روسيا بمثابة رد جميل للعلاقات الودية ما بينهما، وهذا ما أدلت به وكالات الأنباء الروسية بأن دمشق طلبت مساعدة عسكرية وأمنية من روسيا لمحاربة الإرهاب في الأراضي السورية، وخصوصاً محاربة ما يُعرف بداعش

وعليه فقد سولت روسيا لنفسها هذا الطلب بمثابة سبباً قوياً للتدخل في سوريا عسكرياً وبكافة الإمكانيات العسكرية ومحاربة العديد من الفصائل المحاربة على الأرض السورية، بل امتدت الضربات العسكرية الروسية لتتطال البنى التحتية السورية والشعب السوري من غير المقاومة، والابتعاد عن أهدافها المعلنة بأنها جاءت لضرب الحركات الإرهابية المتمثلة بتنظيم داعش والمليشيات الإيرانية وغيرها التي انتهكت حقوق الإنسان في سوريا من غير الشعب السوري (بورشيفكايا، 2016، ص: 3).

خامساً: حماية المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا: تجدر الإشارة إلى وجود العديد من المصالح الاقتصادية المشتركة بين روسيا وسوريا، حيث بدأت هذه الشراكة الاقتصادية في عام 1957، فقد قام الاتحاد السوفييتي منذ ذلك الحين بإنشاء 63 مشروعاً في سوريا، كان من أهمها المشاريع المائية ومحطات توليد الكهرباء والمشاريع الزراعية الاقتصادية، كما أن سوريا كانت تعتبر سوقاً ذي أهمية كبرى للصناعة الروسية، تلك الشراكة بدأها الاتحاد السوفييتي واستمر بعد انهياره وحملت الدولة الروسية راية الشراكة الاقتصادية مع سوريا وحافظت عليها، وشملت الواردات الروسية العديد من السلع والمنتجات، والأكثر أهمية من ذلك أن روسيا وردت كماً كبيراً من الأسلحة على مدى سنوات طوال إلى سوريا، إذ تعتبر مبيعات السلاح لسوريا أحد أهم الجوانب الاقتصادية الحيوية لروسيا في سوريا، لذا انطلقت روسيا من منطلق حماية مصالحها في سوريا لتسوغ لنفسها التدخل العسكري والسياسي على نطاق واسع في سوريا كانت نتيجته الدمار الشامل للبنية التحتية السورية ولقومات الدولة وأيضاً الشعب السوري

سادساً: تضارب المصالح الروسية من جهة والأمريكية والأوروبية وكذلك العربية من جهة أخرى، حيث أن هذا التضارب تمثل في عدم رضا المجتمع الدولي عن وجود الرئيس بشار الأسد رئيساً للدولة السورية بينما رأت روسيا أن مصالحها في سوريا تكمن في بقاء بشار الأسد رئيساً لسوريا لضمان استمرارية منافعها المختلفة في الأرض السورية وأيضاً أخذت روسيا الأمر على محمل التحدي ما بينها وبين الدول الأوروبية والأمريكية خصوصاً في التدخل بدولة تراها روسيا امتداداً لنفوذها الجيوسياسي في المنطقة، فكان ذلك سبباً وجيهاً لروسيا للتدخل في الشأن السوري وفرض نفسها بقوة ووضع جميع إمكانياتها العسكرية لعدم زوال نظام الأسد في سوريا والذي من جانبه يُعد حليفاً ذي قيمة لروسيا في الوطن العربي عموماً ومنطقة بلاد الشام خصوصاً لما تتمتع به سوريا من جغرافيا سياسية متميزة من بين العديد من الدول العربية، فهي تشترك بحدودها البرية مع تركيا والعراق والأردن ودولة فلسطين المحتلة، وحدودها البحرية لعديد من الدول العربية الإفريقية ودولاً أوروبية، أضف إلى ذلك ما تحمله أراضي سوريا من خيرات وثروات سواءً ما كان منها فوق الأرض أو تحت سطحها، تتمثل بالنفط والمعادن المختلفة، وخصوبة أراضيها وما بها من نقاط قوة زراعية واقتصادية ووفرة المياه وجميع مجالات التنمية الحياتية (مكناي، 2015، ص: 34).

سابعاً: تعتبر الطاقة من أولى أولويات الدولة الروسية التي تسعى إلى الحصول عليها بأي شكل من الأشكال، وتتمثل الطاقة بالموارد الطبيعية القابعة تحت الأرض ويبرز النفط العربي كأهم مصدر للطاقة التي تسعى إليها الدول العظمى في الوطن العربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على وجه التحديد، فالنفط العربي يمثل المخزون الأكبر عالمياً، ويبدو أن الضعف العربي في هذه السنوات جعل من الدول العظمى دولاً طامعة في الحصول على هذه المقدرات النفطية دون عناء، ونظراً إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في الاستحواذ على النفط وغيرها من مصادر الطاقة المتاحة، فقد وجدت روسيا نفسها خارج هذه اللعبة التي بلا شك ستكون أحد الأطراف المستفيدة منها، وتجدر الإشارة إلى أن دول الخليج غنية بالنفط وأيضاً فالدولة السورية لا تخلو منه، أضف إلى ذلك مطامع الدولة الروسية في كل من سوريا والعراق تجعل النظرة إلى سوريا كجزء لا يتجزأ من العراق الغني بالنفط، لذا فقد كان تدخل روسيا في الدولة السورية سبباً وجيهماً لأخذ موضع قدم في المنطقة العربية وامتلاك حصة نفطية كبيرة وعدم بقاءها بعيداً عن الصورة والمكان الغني بالثروات ومصادر الطاقة التي تغذي شرايين الدول العظمى. فبعد أن امتلكت روسيا قوة عظمى عالمية أصبح الأمر أكثر سهولة بالنسبة لها للتدخل بالشأن العربي عموماً والشأن السوري على وجه الخصوص، فلا يوجد هناك رادع لها لديها من قوة عسكرية كبرى، وإن وجد لكانت خسائر الطرفين كبيرة وبلا شك سينتج عن أي صراع حرباً نووية لا يُحمد عقبها

المطلب الثاني: أسباب التدخلات الأمريكية في الشأن السوري.

على الرغم من الفتور السياسي أحياناً والتوترات السياسية تارةً أخرى بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا، إلا أن الولايات المتحدة لم تكتف بمشاهدة الأحداث السورية عن بعد، وإنما دخلت كشريك في النزاعات الواقعة في المنطقة وعلى الأراضي السورية، وقد انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل السياسي والعسكري على الأراضي السورية منطلقاً من عدة تداعيات وأسباب تخدم مصالحها الاقتصادية والقومية، لعل أهم تلك التداعيات وأسباب التدخل الأمريكي يتلخص فيما يلي:

أولاً: سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إفشال المساعدات الروسية وتلاشي دورها في المنطقة العربية، إذ أن المنطقة العربية تُعد بمثابة الشريان النابض بالحياة الاقتصادية والعسكرية والثروات الطبيعية والنفطية وغير ذلك، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المهم للولايات المتحدة الأمريكية التي لا تريد أن ينازعها أحد في هذه المنطقة والكسب من ثرواتها والسيطرة على أراضيها في المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا التي تتمتع بطبيعة جغرافية لافتة للانتباه الدولي

فكما أن للدولة الروسية قاعدة عسكرية في سوريا تتمتع بموقع استراتيجية، فكذلك الأمر بالنسبة للجانب الأمريكي الذي يطمح منذ القدم باستخدام الأراضي السورية لتمثل نقطة تمركز لقوى العسكرية الأمريكية، لعدد من الأسباب لعل من أهمها تثبيت الدور الروسي وكذلك التركي في المنطقة العربية ومنعه من التحلي بمعاني القوى الإقليمية، ومن جانب آخر أخذ مكانه على ضفاف البحر المتوسط لتشارك أوروبا في مصالحها الاقتصادية والعسكرية، أضف إلى ذلك وجود الجانب العراقي على الحدود السورية، ذلك يمكن الجانب الأمريكي من إبقاءه قريباً من مصالحه النفطية في العراق، وإبقاء المنطقة العربية وخصوصاً الخليجية تحت أنظاره على الدوام (رشيد، 2015، ص: 4).

ثانياً: تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن السوري منطلقاً من اعتقاد أن الدولة السورية متورطة في عمليات وسياسات تحمل العدائية للجانب الأمريكي وتهدد مصالحه الاقتصادية والسياسية في المنطقة، استندت الولايات المتحدة إلى ذلك من خلال التوجه السوري في بناء علاقاته مع المعسكر الشرقي منذ نهايات القرن الماضي ويمثل هذا الأخير العدو الأزلي للولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل أكثر وضوحاً فقد صرحت الولايات المتحدة بأن دخولها للأراضي السورية ما هو إلا نتيجة لوضع حد للنظام السوري في دعم الإرهاب والجماعات الإرهابية بالإشارة إلى حزب الله اللبناني وحركات المقاومة الفلسطينية، وحزب العمال الكردستاني والعديد من الميليشيات الإرهابية التي تُعد خطراً على المصالح الأمريكية والأمن الوطني الإسرائيلي تحديداً، ولعل حماية الكيان الإسرائيلي من امتداد الميليشيات الإرهابية يُعد أبرز مسببات تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن السوري، وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية لم تتخذ أي إجراء جذري أو غير جذري في تداعياتها وأسباب تدخلها في الشأن السوري، فأنها أيضاً لم تُحدث أي تغيير يُذكر من خطاباتها السياسية كزوال حكم بشار الأسد ومساندة فصائل المقاومة والتكفل في حقوق السوريين سواءً اللاجئين أو النازحين أو من هم تحت القصف والنار (عبادي، ومجيد، 2012، ص: 1).

ثالثاً: إعلان الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها في الشأن السوري بحجة وقف العدوان العسكري على الشعب السوري وتسوية الخلاف بين أطراف النزاع المتمثلة بالنظام وفرق المعارضة والجهات المسلحة من الشعب السوري، وبالفعل أُلقت الولايات المتحدة العديد من الخطابات المناهضة للسياسة السورية وحثها على التعامل الحضاري مع أطراف الشعب، ولكن سرعان ما اتجهت الولايات المتحدة إلى مشاركة الجانب الروسي والفصائل الإقليمية في ضرب بعض المواقع العسكرية لجهات معينة تحمل الطابع الإسلامي

ذلك أن دين الدولة السورية هو الإسلام، بالإضافة إلى إفساح المجال للجانب الإسرائيلي من التدخل العسكري أحياناً وضرب مواقع لجهات عسكرية ترى إسرائيل أنها ضد سياستها في المنطقة، وسرعان ما توصلت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً تسوية بينها وبين الجانب الروسي الذي أخذ دفت القيادة في الشأن السوري مع بعض التدخل الأمريكي على الساحة السورية، فعلى الرغم من خلق هذا السبب من الجانب الأمريكي إلا أن التوتر والمعارك استمرت وزادت حدتها وكوارثها، وطالت أضرارها عدداً من الدول العربية ذات الجوار الجغرافي للدولة السورية كالمملكة الأردنية تحديداً.

رابعاً: ومن جهة أخرى كان التدخل السياسي للولايات المتحدة في الشأن السوري بسبب أن المعارضة كان لها الغلبة في تحرير العديد من الأراضي السورية واتسام النظام السوري بالهشاشة وظهور ملامح الزوال على أركانه، أما التدخل العسكري جاء نتيجة تفوق النظام السوري في وقت آخر على قوى المعارضة، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة من خلق توازن للقوى دون انتصار طرف دون الآخر واستمرار التوتر السياسي في سوريا، فالناظر للشأن السوري يجد هذه السياسة الأمريكية واضحة وحاضرة، فهي لا تريد كسب المعركة لطرف معين وبشكل سريع، ربما إنهاء المشهد الدرامي في سوريا لا يصب في مصلحتها، لذا نهجت لهذه السياسة بدعم هذا الطرف إلى حين استحواذه لزام الأمور، ومن ثم دعم الطرف الآخر لإحكام القبضة على المشهد السوري، ومن ثم تعيد الكرة بين الأطراف المتنازعة (بوزيدي، 2015، ص: 128).

خامساً: لا شك أن المنطقة العربية برمتها تحمل الكثير من الثروات التي تجعلها محط أنظار وأطماع الدول العظمى، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر للمنطقة العربية عموماً ولسوريا خصوصاً بأنها منجم من الذهب القابع تحت أراضيها وفوقها، إذ أن المخزون الهائل من النفط في سوريا والدول المحيطة به دفع الولايات المتحدة للتدخل في الشأن السوري للحصول على مصادر الطاقة لخدمة المتمثلة في الثروات النفطية، أضف إلى ذلك أن سوريا معروفة منذ القدم بخيراتها التي تورثت عليها الحضارات الغربية للكسب من خيراتها الزراعية والاقتصادية وغير ذلك، ومع وجود النفط في الأراضي السورية أصبحت هدفاً أكبر للأطماع الأمريكية في المنطقة، فترك الساحة السورية عرضةً للجانب الروسي أو للأطماع التوسعية وفرض النفوذ الإقليمي، يجعل من الولايات المتحدة خاسراً في كسبها قوتها وخصوصاً في منطقة تبدو هشة على المستوى العسكري والسياسي وفي وقت تظهر به الولايات المتحدة كأكبر قوة عالمية يمكنها من السيطرة وفرض سياساتها وتحقيق مصالحها مختلفة المجالات في الشأن السوري، فسوريا فريسة غنية بالمكاسب وسهلة المنال بالنسبة للولايات المتحدة، فلن تدع ثرواتها تؤول لغيرها (محمد، 2015، ص: 2).

سادساً: تسعى الولايات المتحدة على الدوام بتأمين حدود دولة إسرائيل، إذ يُعد تدخل الولايات المتحدة في الشأن السوري بمثابة حماية لدولة إسرائيل التي تسعى الولايات المتحدة بكافة الطرق والوسائل لحمايتها وتقوية متونها في المنطقة العربية، وخوفاً من تعرضها للأذى أو وصول المعركة إلى أراضيها وخصوصاً بعد زوال نظام الأسد على يد المقاومة فلا شك أن من سيستلم زمام الأمور في الشأن السوري هم الفرقة الأكبر والتي تمثل الغالبية العظمى من الشعب السوري ألا وهم المسلمون، فكما أن الإسلام هو العدو الأزلي لدولة إسرائيل، فقد نهجت الولايات المتحدة بتجسيد العدو الأكبر لها بالجانب الإسلامي في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تريد أن يصل الإسلاميون لسدة الحكم، الأمر الذي سيهدد أن إسرائيل ويدخلها في دائرة القلق المستمر من الجانب السوري، فتأمين الحياة والأمن والأمان للجانب الإسرائيلي يُعد أعظم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تدخل شريكاً وبقوة في النزاع السوري (محمد، 2015، ص: 2).

سابعاً: يُعد وجود إيران في المنطقة العربية عموماً وفي الشأن السوري على وجه الخصوص وما جلبته من ميليشيات للمشاركة في الثورة السورية لصالح النظام السوري أحد الأسباب المعلنة للجانب الأمريكي في التدخل على الأراضي السورية، إذ أن هناك توتراً سياسياً بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على خلفية شروع الجانب الإيراني بتخصيب اليورانيوم وتطوير أسلحة دمار شامل قد تصل إلى الكيان الإسرائيلي، فلطالما هددت إيران بضرب إسرائيل في حال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الأمر الذي يثير غضب الجانب الأمريكي، فالأطماع التوسعية الإيرانية في المنطقة العربية هي ذاتها بالنسبة لدولة إسرائيل فكل منهما يتنافس حول السيطرة وامتلاك الأراضي العربية من منطلق ديني أو مذهبي، وعليه فقد بدأت المشادات السياسية منذ مطلع القرن العشرين، إذ رأت الولايات المتحدة أن إيران تمثل خطراً على مصالحها في المنطقة وعلى دولة إسرائيل بشكل خاص، فقد لوحت أمريكا خلال سنوات بسلسلة من التهديدات والوعيد لإيران ودعوتها بكف يدها عن مصالحها في المنطقة العربية. وعليه فأن دخول إيران على الأراضي السورية بعد سيطرتها على العراق ولبنان وتدخلها بالشأن اليمني منذ عقود، الآن جاءت إيران لتفرض نفسها شريكاً في النزاع السوري، وضم الدولة السورية إلى قائمة الدول التي تسيطر عليها وتبغو ضمها إلى الإمبراطورية الإيرانية

الأمر الذي دفع الولايات المتحدة بفرض نفسها هي الأخرى كطرف من أطراف النزاع والحركات العسكرية في سوريا لتقليص الدور الإيراني وردعه لئلا تصل يده إلى مصالحه الاقتصادية أو أن يصل خطر إيران إلى إسرائيل وهي الحليفة الأولى للولايات المتحدة، فعلى غرار التدخل الإيراني كان التدخل الأمريكي حاضراً لتصبح سوريا ساحة صراع بين عدداً من الأطراف ونقل كل طرف الحرب إلى سوريا بعيداً عن أراضيه (مركز الشرق العربي، 2017، ص: 1).

ثامناً: للتدخلات الأمريكية في المنطقة العربية تاريخ طويل، لم يحصد العرب منه إلا ويلات الحروب والتشريد والقضاء على سيادة العرب وتمزيق أوصال الوطن العربي ككل، كما يُعد التدخل الأمريكي في سوريا بعد تدخلها في اليمن والعراق بمثابة القضاء على الكيان العربي الذي يشترك بذات التاريخ والقيم والدين والأهداف، فالجدير بالذكر أن الوطن العربي بقي وطناً واحداً لا تفصله حدود واتجاهات سياسية لقرون طويلة، وكما هو معلوم أن تجمع العرب ووحدتهم يجعل لهم كيان مستقل ومتكامل يوحد الاقتصاد والجيش والمنطلقات السياسية وأخيراً القوة المتكاملة للوطن العربي ككل، الأمر الذي يجعل من الوطن العربي وطناً صناعياً ومصدراً ومعتماً على نفسه في تسيير أعمال ومجالات حياته وذلك ما يجعله وطناً ينافس الدول العظمى ويأخذ مكانة عظمى بين الأمم والشعوب ويُعيد تاريخه العظيم على مستوى العالم أجمه، لذا جاء الوجود الأمريكي لمنع أي توحيد عربي من شأنه أن يحرم أمريكا من نعمة الثروات العربية ويلغي سوقها المستهلك والقائم على الاقتصاد والمنتجات والصناعات الأمريكية، وهذا ما يتضح من خطابات مسئولين أمريكيين بأن العرب والمسلمين هم العدو الأول لهم وللعالم بأسره، فلا نجد الولايات المتحدة تدخل في الشأن العربي لخدمة المصالح العربية والإسلامية، وإنما تتدخل عسكرياً لغرضين الأول القضاء على الكيان العربي الإسلامي والثاني لوضع يد الولايات المتحدة على مقدرات الأمة العربية والإسلامية وما تملكه من ثروات طبيعية وغير طبيعية ومواقع جغرافية مميزة وما إلى ذلك من مصادر القوى (زبيدي. سامي، 2018، ص: 1).

الفصل الثاني: التدخل الروسي والأمريكي في الشأن السوري وأثره على الجيوسياسية الأردنية

لا شك أن تدخل الدولة الروسية والولايات المتحدة الأمريكية لم يمر مرور الكرام في الشأن السوري ولا على دول الجوار الجغرافي ذات الجيوسياسية الواضحة في المنطقة، فكان لهذه التدخلات آثار جسيمة ألقت بظلالها على المنطقة العربية عموماً وعلى الدولة السورية خصوصاً وعلى الجانب الجيوسياسي الأردني على وجه التحديد، جاءت هذه الآثار على شكل سياسات وتحركات عسكرية، انتهجت كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية طرقاً ووسائل في الأزمة السورية، خلقت عدداً من الآثار والسياسات المتبعة في هذا الشأن على المستوى العربي السوري والجيوسياسي الأردني.

وبناء على ذلك سأقوم بالتطرق لأهم هذه الآثار والسياسات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: آثار التدخل الروسي والأمريكي في الشأن السوري

المبحث الثاني: تأثير الجيوسياسية الأردنية جراء التدخل الروسي والأمريكي في الشأن السوري

المبحث الأول: آثار التدخل الروسي والأمريكي في الشأن السوري

فرضت كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية نفسها على الشأن السوري للعديد من الأهداف والأسباب سألقة الذكر، وكان لهذه التدخلات عدداً من الآثار التي طالت الأمة العربية عموماً من مساس بسيادة الأمة العربية، بالإضافة للمساس بالشأن السوري بشكل واضح في العديد من مجالات الحياة، كما وتمثلت هذه الآثار بنتائج التدخلات العسكرية، وظهور سياسات حديثة متبعة في المنطقة وغيرها من آثار، هذا ما سأطرق إليه في المبحث الحالي من خلال المطالب الرئيسية التالية:

المطلب الأول: آثار التدخل الروسي في الصراع السوري

المطلب الثاني: أهم السياسات المتبعة للولايات الأمريكية في الشأن السوري.

المطلب الأول: آثار التدخل الروسي في الصراع السوري

أدى التدخل والزعيم العسكري الروسي إلى تغيير مخططات العديد من الأطراف المتنازعة في المنطقة، عوضاً عن الكوارث الطبيعية والإنسانية التي شهدتها العالم بأسره، بالإضافة إلى الآثار الجيوسياسية التي حلت بالمنطقة العربية وخصوصاً تلك المجاورة للأراضي السورية، وعليه فإن هذا التدخل سحب عدداً من الآثار تتمثل فيما يلي:

أولاً: نظراً للتدخل الروسي العسكري واسع النطاق على الأراضي السورية فقد تم عقد الاجتماع الدولي الثاني في فيينا في 2015/10/30، والذي ضم عدداً من الدول الآسيوية والأوروبية، حيث تمخض عن هذا الاجتماع عدة قرارات تمثلت بضرورة العمل على وحدة الأراضي السورية وضمان أمنها وسلامتها في المنطقة، بالإضافة إلى دعم مؤسساتها المختلفة لإبقائها قيد العمل المنشأة لإجله، ولعل أبرز القرارات في هذا الاجتماع تمثل في ضرورة إعطاء الشعب السوري صلاحيات تحديد مصيره وقيادة البلاد وحرية اختيار القيادة التي يرثيها الشعب، كما أن العمل السياسي السوري سيتم بمقتضى انتخابات نزيهة يحددها ويقررها الشعب السوري الذي سيُعد المشرع الأول للأعمال السياسية في سوريا، وغيرها من القرارات التي تهدف إلى ضمان تحقيق السلم للشعب السوري وإقامة الدولة السورية بقيادة جديدة مع الحد من التطرف والحركات الإرهابية المختلفة.

ثانياً: أدى التدخل الروسي في سوريا إلى اضمحلال دور الحكومة السورية في فرض نفسها كقيادة سياسية وعسكرية وأمنية على أراضيها، ما شوه ذلك صورة القيادة السورية ونأيها بعيداً عن القرارات المحورية على أراضيها، حيث أصبح المشهد السوري يُدار من أطراف عالمية وإقليمية دون الحضور الواضح للحكومة السورية، فقد تولت روسيا دور المفاوض والمحاور الأول في القضية السورية من طرف وهناك العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية من الأطراف المقابلة للطرف الروسي، كما تم تكليف المملكة الأردنية كوسيط لحل النزاعات وتقريب وجهات النظر وتحديد معايير التطرف والإرهاب، ذلك أن للأردن دوراً فاعلاً في المنطقة لا يمكن إغفاله بأي حال من الأحوال، كما أن الأردن أحد أهم الدول التي تمتلك دوراً مؤثراً على الأحداث السورية لما تتمتع به من خبرة معلوماتية وإستخباراتية في المنطقة عوضاً عن الآثار السلبية الجيوسياسية التي حلت بالأردن جرّاء الأزمة السورية (مرسي، 2017، ص: 98، 99).

ثالثاً: سيطرة القوات الروسية على الحدود الشمالية لسوريا مع تركيا والجنوبية مع الأردن، وذلك من خلال شن العديد من الغارات والضربات العسكرية التي تقع تحت سيطرة قوات المعارضة، ففي أواخر عام 2015 تمكنت القوات الروسية من خلال فتح حرب واسعة النطاق على السيطرة على المواقع الجغرافية القابعة خلف الحدود الأردنية متمثلة بمدينة الشيخ مسكين وعتمان اللاتي يعتبرن مواقع عسكرية إستراتيجية لأي يطرف عسكري يسير عليها، كما سيطرت القوات الروسية على مناطق رئيسية أخرى في غزواتها وغاراتها المتكررة في ريف اللاذقية وريف حلب الشمالي وريف درعا في الجنوب وهي المناطق التي سيطر عليها تنظيم الدولة وجبهة النصرة وغيرها من الفصائل العسكرية المعادية للنظام السوري وإضعافها، وبعد هذه السيطرة بقيت القوات الروسية تشن الغارة تلو الأخرى على مناطق مختلفة في سوريا بهدف الضغط على قوى المعارضة للموافقة على الجلوس على طاولة التفاوض وقبول ما يمليه الجانب الروسي من شروط على تلك القوى، وفي 2016/3/14 جئت الأوامر الروسية بسحب أجزاء من قواتها في مناطق إستراتيجية تم السيطرة عليها وتسليمها لقوات النظام السوري، وبذلك تم هدم تطلعات القوات المعارضة وتحقيق أهدافهم التي أقاموا ثورتهم بناءً عليها. (بلجهم، 2016، ص: 40، 41، 42).

رابعاً: نتج عن التدخل الروسي في سوريا أثر يعتبر ذي أهمية ملحوظة يتلخص بزيادة التدخل الروسي في سوريا خصوصاً والمنطقة العربية عموماً مع فرض نفسها وبسط سيطرتها على مناطق عدة في الوطن العربي سواءً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، مع الأخذ بالاعتبار تلاشي الدور الأمريكي في سوريا نتيجة تواجد الروسي في سوريا، ذلك أن الولايات المتحدة شعرت بخطر القوة الروسية وعدم رغبتها في الاصطدام مع هذه القوة (سليمان، 2016، ص: 21).

خامساً: أثر التدخل الروسي في الشأن السوري إلى انتقال أطراف الصراع السوري من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي، فقد كانت الأطراف ذات العلاقة بالشأن السوري تتمحور حول دول المنطقة من تركيا إلى إيران ومنها لدول الخليج ولا سيما الدولة الأردنية التي تأثرت بشكل واضح على المستوى الجيوسياسي للبلاد، حيث انتقلت أطراف الصراع من هذا المستوى الإقليمي إلى المستوى العالمي المتمثل بروسيا وحلفائها كإيران والصين والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الأوروبية، وقد سوغ تنظيم الدولة (داعش) دخول القوى العالمية وتدخلها في الشأن السوري، فكانت النية المعلنة لكل من روسيا والولايات المتحدة هي القضاء على داعش بينما شملت الصراعات أطراف أهداف أخرى غير معلنة.

سادساً: تثبتت حكم بشار الأسد الذي كان على الهاوية بعد أن سيطر الثوار السوريين على مساحات كبرى من الأراضي السورية، وجعل هذا النظام هو المسيطر على الأرض السورية وأيضاً على طاولة المفاوضات الإقليمية والدولية، كما دفع بالجانب الروسي بطرح عدة قرارات كان من أهمها ضرورة تسوية النزاع من خلال تشكيل حكومة معارضة تحت قيادة بشار الأسد، الأمر الذي عمل على توتير الأجواء الإقليمية العربية والإسلامية التي دفعت بنفسها كشريك في النزاع السوري والقائم على زوال حكم بشار الأسد الذي أدى بالدولة والشعب السوري إلى الهلاك (عبد الحلیم، 2016، ص: 1)

سابعاً: سعت روسيا إلى تحقيق هدف من أهدافها والذي أصبح واضح المعالم على الأرض السورية والذي يتلخص بالتأثير على دول المنطقة جيوسياسياً وخصوصاً الدول المتقاربة مع الصراعات في سوريا ومن أهم تلك الدول المملكة الأردنية، وذلك من خلال تأجيج الصراع الطائفي بين السنة والشيعة في الدولة السورية، إذ أنه من المعلوم أن الأغلبية العظمى من الشعب السوري هم من المسلمون السنة، لذا فقد تدخلت الدول التي تقبعت تحت حكم الشيعة كإيران والعراق اللذان يحتفظون بسيطرة على النظام السوري إن صح التعبير والمدعومون جميعاً من النظام الروسي.

المطلب الثاني: أهم السياسات المتبعة للولايات الأمريكية في الشأن السوري

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية عدة سياسات تشكلت حسب الأوضاع السياسية والعسكرية وبحسب الأحداث التاريخية في الشأن السوري، تمثلت أهم السياسات المتبعة للشأن الأمريكي تجاه الدولة السورية منذ عقود على النحو التالي:

١- سياسة الارتباط البناء: بعد نشوب الحرب العراقية الكويتية، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية ببناء ارتباطات وعلاقات بناءة بينها وبين عدداً من الدول العربية على رأسها الدولة السورية، في سبيل إنشاء منظومة عسكرية عربية أمريكية لإخراج القوات العراقية من الكويت، ثم إشراك الدولة السورية في الحرب ضد العراق عام 1991م، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة التدخل في الشأن السوري وسياسته الخارجية، إذ أن عزل العراق عن المشهد الدرامي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية كانت سوريا هي التالية في التدخلات المتكررة للسياسة الأمريكية التي وكما ذكرنا انتهجت نهج سياسة الارتباط البناء وإن كان بناءً يصب مصلحة الولايات المتحدة في المقام الأول، أضف إلى ذلك أن هذه السياسة كانت موجهة نحو إنشاء الصلح السوري مع دولة إسرائيل بعد أن استحوذ الجانب الأمريكي على علاقات بناءة مع النظام السوري.

٢- سياسة الردع: لعل سياسة الارتباط البناء لم تؤت أكلها كما تشتهي الولايات المتحدة، والتي ظهرت ملامحها تبعاً لرفض الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد عدداً من المشاريع التي لا تخدم في المنطقة إلا دولة إسرائيل على حساب الدولة السورية، جاءت سياسة الردع بشكل جديد للتوجه السياسي الأمريكي تجاه سوريا، إذ استخدمت الولايات المتحدة في تعاملها مع الشأن السوري وأي نظام عربي يناهض سياساتها كرت محاربة الإرهاب وخصوصاً بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، هذه الأحداث كانت بمثابة المفتاح الذي من خلاله تتمكن الولايات المتحدة من فتح أي باب عربي والدخول إلى أراضيه لغرض محاربة الإرهاب التي طالت يده أراضى الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن الدولة السورية كانت في طليعة الدول التي أدانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر وقدم للجانب الأمريكي أدلة واضحة في تورط تنظيم القاعدة في هذه الهجمات وأنقذت العديد من الأرواح في أمريكا بحسب خطاب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول، إلا أن سوريا لم تخرج من دائرة الاتهام والتدخل المباشر في سياستها وشؤونها الداخلية من الجانب الأمريكي، لعل هذا المشهد يبين أن التدخل في الشأن العربي ككل لم يكن لمحاربة الإرهاب وإمّا تحقيقاً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

٣- سياسة الفوضى الخلاقة: سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء شرق أوسط جديد، وذلك من خلال سياسة اتبعتها سُميت بسياسة الفوضى الخلاقة، وتمثلت هذه السياسة بإدخال الاضطرابات والتوترات السياسية في الشارع العربي والذي نتج عنه ثورات عربية متلاحقة بدأت من الدولة التونسية وامتدت عبر عدداً من الدول كان من أشد هذه الثورات هي الثورة السورية، كان المشهد السوري ترجمة لما أرادته الولايات المتحدة من إثارة وسائل النزاع وعدم الوصول إلى حل فعلي، فتدعم النظام تارة حتى يستحوذ على القيادة وتتعاظم قواه، ثم تدعم الثوار تارة أخرى ليضعف النظام، وبالتالي إثارة الفوضى دون كسب طرف لزام الأمور، هذه الفوضى تجعل من التدخل الأمريكي في الشأن السوري أمراً لا بد منه، بذريعة حل الخلافات والقضاء على معاني الإرهاب، ولو نظرنا للموقف العربي جراء الفوضى الخلاقة فأننا لا نجد كاسب إلا الطرف الأمريكي والإسرائيلي، إذ أن الفوضى تخلق انشغال الشعوب العربية وأنظمتها بنفسها، لتفرغ الساحة أمام إسرائيل لتفرض استراتيجياتها وسياساتها في الشارع الفلسطيني دون تدخل أحد، بالإضافة إلى التدخل الإسرائيلي في العديد من المجالات العربية مع انشغال الشعوب العربية والأنظمة للتواجد الإسرائيلي في الدول العربية (الكردي، 2016، ص: 105، 106).

٤- سياسة تجنب الدخول بحرب جديدة: بعد الخسائر المادية والمعنوية التي جرتها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، فهي لا تريد الدخول بحرب جديدة تنهك قواها وتؤثر على إمكانياتها المالية والعسكرية، لذا فقد ارتأت الولايات المتحدة من خلال هذه السياسة بإتباع أسلوب جديد قائم على المشاورات والمفاوضات وأحياناً التهديدات والتداعيات، فأرادت الحضور بشكل واضح في الشأن السوري إلا أنها لا تريد المجازفة في حرب قد تثقل كاهلها في الخسائر على كافة المجالات، لذا أصبحت الولايات المتحدة لاعباً دولياً في سوريا، تقوم بلعب دورها الإستراتيجية عن بعد، فتارة تدعو للصلح وتارة تدعو شركائها للتدخل العسكري في سوريا، وكان التعامل مع تداعيات الأزمة السورية بحذر دون التورط بشكل واضح في النزاع بشن حرب واسعة النظام وإنما كانت تتحرك عسكرياً بحذر وسياسياً بحذر أكبر (غريب، 2017، ص: 6، 7).

المبحث الثاني: الأثر الجيوسياسي على الأردن جراء الصراع الروسي والأمريكي في الشأن السوري

لا شك أن النزاع الروسي الأمريكي على الأراضي السورية يجر سلسلة من الآثار على الداخل السوري من جهة وعلى دول الجوار الجغرافي من جهة أخرى، ولعل أهم الدول المتأثرة جيوسياسياً هي المملكة الأردنية، التي عانت جراء الأزمة السورية أمنياً واقتصادياً وعسكرياً، تتبع هذه الآثار والمؤثرات السلبية على الجانب الأردني نتيجة للأبعاد الجيوسياسية الأردنية السورية، فمنذ إطلاق الشرارة الأولى للثورة السورية والأردن يقف بحذر بسياسته الخارجية على الرغم من تأثره السلبي بسبب هذه الثورة، فماهية الجانب الجيوسياسي بين الأردن وسوريا وكيف تأثر الجانب الجيوسياسي الأردني جراء النزاع الأمريكي الروسي في سوريا، هذا ما سأطرق إليه خلال المبحث الحالي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية الجيوسياسية الأردنية في ظل سلبات الأزمة السورية عليها

المطلب الثاني: التدخلات الروسية الأمريكية في سوريا وأثرها الجيوسياسي على الأردن

المطلب الأول: ماهية الجيوسياسية الأردنية في ظل سلبات الأزمة السورية عليها

أولاً: ماهية الجيوسياسية الأردنية :

رافق مفهوم الجيوسياسية العديد من المجالات البحثية والعلاقات الإقليمية الخاصة بجغرافيا السياسية في دراسة العلاقات الدولية ذات الجوار الجغرافي ضمن الإقليم الواحد أو دولياً، وعليه وفي بادئ الأمر لا بد من التعرف على معنى الجيوسياسية.

عرف المركز العربي للدراسات المستقبلية علم الجيوسياسية على أنه: "علم دراسة تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثوراتها وموقعها) على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي".

وعرفه العالم والمفكر السويدي رودولف كجلين مطلع القرن الماضي بأنه "البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي".

وعرفه أيضاً المفكر كارل هوسهوفر بأنه "دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، بحيث ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض للإطار للجيوبوليتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسية" (المركز العربي للدراسات المستقبلية، 2012، ص: 1).

كما عرف الفايز (2013) الجيوسياسية بأنها: مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواءً الداخلية أو الخارجية" (الفايز، 2013، ص: 7).

ظهر علم الجيوسياسية لينقل كيان الدولة من الجمود إلى التفاعل الديناميكي بينه وبين دولة ما أو عدد من الدول، كما ويبين أن الدول هي كائن عضوي ينمو وتسري في شرايينه معاني الحياة، ويتمثل هذا النمو بقدرة الدول على تحريك حدودها افتراضياً لتشمل أراضٍ مجاورة لها أو ضمن الإقليم أو حتى دولياً، كما وتبين الجيوسياسية دراسة متطلبات دولة ما في كيفية امتداد نفوذها السياسي أو العسكري أو حتى الاقتصادي في خارج حدودها الجغرافية، لتمثل هذه الامتدادات باختراق حدود دول أخرى أحد أجزاء القلب النابض للدول المعنية بدراسة جانبها الجيوسياسي (الفايز، 2013، ص: 5).

في هذا الصدد ينبغي العلم بأن البعد الجغرافي ضمن إطار الجيوسياسية يمثل ويبين نمط العلاقات الدولية، كما ويبرز الصورة النهائية لشكل العلاقات التفاعلية بين الدول مبيناً أبعاد هذه العلاقات على نطاقين الأول ويمثل العلاقات التعاونية والودية بين دولتين أو أكثر، والآخر يمثل النزاع بين هذه الدول سواءً أكان النزاع سياسياً أو عسكرياً، أو خليطاً من كلا الجانبين بناءً على كيفية صنع القرار السياسي وتبعياته الجغرافية السياسية (السرطان، والمقداد، 2013).

فالجيوسياسية بين الدول تحمل في طياتها العديد من الآثار والأبعاد والمؤشرات، والتي بدورها تتكون من فرعين، الأول ويُعنى بدراسة الجغرافيا، والثاني يشير إلى دراسة علم السياسة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الناس ممن يعتقدون أن الجيوسياسية تمثل علم الجغرافية السياسية، فهذا منظور خاطئ، ذلك أن الجغرافيا السياسية ما هي إلا أحد فروع علم الجيوسياسية، فالجغرافيا السياسية تختص بدراسة الجانب الطبيعي والإنساني ضمن إطار السياسة، ولكن فيما يخص الجيوسياسية فأنها تشير إلى الاهتمام ودراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدول (وادي، 2012، ص: 1).

أما بالنسبة للملكة الأردنية، فيمتد نطاقها الجيوسياسي ليشمل دول الجوار الجغرافي المتمثل بحدودها مع إسرائيل وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية، ينطلق ذلك النطاق في سعي الأردن للحصول على مواردها الطبيعية الخارجية وتحديد النفط والماء، فالأردن من بين الدول المجاورة له يعاني من ندرة الموارد الطبيعية وعدم إطلاله على المنافذ البحرية إلا من خلال مينائها المائي الوحيد والصغير في محافظة العقبة الأردنية، والشكل التالي يبين الحدود الجغرافية للأردن ودول الجوار الجغرافي ذات النزاع الإقليمي والدولي.

وكذلك على حدودها الشمالية من امتداد الحركات العسكرية والإرهابية على حدودها مع سوريا، لذا فقد شرع صانع القرار السياسي الأردني بتنمية الجانب الجيوسياسي الأردني، وذلك من خلال بناء علاقات وطيدة بين الدولة الأردنية وجاراتها الدول وخصوصاً الدولة السورية، أضف إلى ذلك دعم الأردن وعلاقتها الودية مع العشائر العربية في الدول المجاورة التي مكنت الأردن من فرض نفسها من خلال امتداد محيطها الجيوسياسي عبر دولتي العراق وسوريا وذلك بغية التعاون البناء بين الجانبين الأردن والعشائر العربية في القضاء على معاني الإرهاب وما يحملها من أخطار على الحدود الأردنية وأيضاً على الأمن الوطني بشكل أكثر تحديداً، وعليه فإن الجيوسياسية الأردنية معنية بالعديد من الأزمات والنزاعات العربية وخصوصاً القابضة خلف حدودها الجغرافية، فتتأثر إيجاباً في حال فرض الاستقرار والأمن والأمان والنشوة الاقتصادية والسياسية لدول الجوار، وتتأثر سلباً في حال نشوب ثورات ونزاعات وصراعات دولية وإقليمية على أراضي عربية مجاورة كما هو الحال في الدولة السورية (الحوارني، 2008، ص: 1).

ثانياً: سلبات الأزمة السورية على الجيوسياسية الأردنية :

تأسست الدولة الأردنية على التقسيم الجغرافي الحالي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية لتتبع وسط عدداً من الدول العربية يحملون العديد من التوجهات والسياسات والثقافات المختلفة، الأمر الذي أدى إلى اندماج الأردن وجميع الاتجاهات لدول الجوار الجغرافي، فشكلت الأردن ثقافتها وسياساتها لتناسب مع متطلبات العلاقات الإقليمية والدولية والحفاظ على كيانها بعيداً عن المساس بأمنه الوطني، فكان للشكل الجغرافي الأردني دوراً بارزاً في تأسيس الجيوسياسية الأردنية، ولا نخفي تأثر هذا الجانب بالقضايا والاختلافات لدى الدول المجاورة، فتتأثر الأردن بأزمات الخليج وحرب العراق وأحداث فلسطين والاضطرابات في سوريا، جميعها تثبط نشاط العامل الجيوسياسي الأردني الذي سعى دوماً إلى فرض نفسه على الدول المجاورة لمتين جذور العلاقات الودية لخدمة المصالح الأمنية والوطنية الأردنية والعربية

ولا شك أن الجانب الجيوسياسي للمملكة الأردنية هو من أكثر الدول في الشرق الأوسط معاناة في منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن الأردن يقبع وسط تشابك واضح للمصالح العالمية والإقليمية والعديد من أشكال الصراع والنزاع على الكثير من القضايا، أضف إلى ذلك القضايا الداخلية للبلاد، والتي جميعها تحد من فاعلية الجيوسياسية الأردنية في المنقطة، والجدير بالذكر أن الجيوسياسية الأردنية تحاول جاهدة إلى ضبط معايير الأمن والأمان على الأراضي الممتدة عبر دول الجوار الجغرافي لما ينعكس ذلك على أمن واستقرار الأردن

فعلى الرغم من وجود توترات سياسية خليجية ونزاعات سياسية وعسكرية في العراق، وذلك الضباب السياسي الذي يحمل عواصف التوتر السياسي في دولة فلسطين، إلا أن الوضع السوري لم يكن أقل ضراوة من جارات الأردن بما يحمله من أحداث سياسية وعسكرية واقتصادية عنيفة تعصف في سماء الأردن وتتهك قوتها الجيوسياسية في المنطقة وسعيها إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي لضمان حسن سير الحياة الأمنية في المنطقة عموماً وعلى الأراضي الأردنية على وجه التحديد وحماية حدودها بالشكل المطلوب

وفي وقت كان للأردن دوراً بارزاً على الساحة العربية واتسمت عواملها الجيوسياسية بالفعالية والنمو المتعاقب، جاءت الثورات العربية عموماً والثورة السورية على وجه الخصوص لتحد من ذلك النشاط والنمو الجيوسياسي الأردني، الذي رُسم له أن يجعل الأردن دولة ذات نفوذ في علاقاتها مع دول الجوار على عدة صُعد، إلا أن السنوات القليلة الماضية وما تحمله من أحداث دامية وأهمها الثورة السورية، أدت بالجانب الجيوسياسي الأردني الوقوف على مفترق طرق، فمن جهة تريد الأردن الجيوسياسي منطقة عربية آمنة تنعكس مزاياها على الأردن، وفي ذات الوقت تريد الأردن الخروج من أزماتها الاقتصادية والسياسية، وهو ما يصعب تحقيقه مع محدودية موارد الأردن العسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها، فكان الجانب الأكثر تأثراً من الأحداث العربية عموماً والأحداث السورية خصوصاً هو الجانب الجيوسياسي الأردني وما يحمله من أهداف قصيرة وبعيدة المدى التي تنعكس على المصلحة الأردنية والقومية العربية عموماً (Bataineh and Anderson, 2015, p: 39, 40).

لو أمعنا النظر في تداعيات الأزمة السورية وصراع القوى العظمى على أراضيها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الروسية لوجدنا أن الأردن تضرر جيوسياسياً بشكل واضح وصريح، وذلك من خلال التأثير على الجانب الأمني، الذي سعت الأردن إيجاده على أراضيها والدول المجاورة لها ذلك أن الحرب أصبحت ملاصقة إلى حد كبير للحدود الأردنية عوضاً عن محاولات دخول بعض الحركات الإرهابية للجوار الأردني سواءً من جانب تنظيم داعش، أو من جماعات مسلحة إيرانية، وذلك بسبب ما فرضه الصراع من القطبين العالميين إلى إحداث القلقة الأمنية على الجانب الجيوسياسي الأردني، أضف إلى ذلك أزمة اللاجئين السوريين في الأردن والذين لا يُعرف مدى ارتباطهم بجماعات إرهابية واتصالاتهم بمن هم خلف الحدود الأردنية، كما لا يقل الأثر الثاني أهمية عن الأول والمتمثل بضرر النطاق الجيوسياسي الأردني على المستوى الاقتصادي، إذ أن الأردن تعتمد على الاقتصاد السياسي بشكل كبير على الدولة السورية

وإن كانت تعاني من اضطرابات سياسية في بداية الأزمة إلا أن الحركة الاقتصادية لم تنقطع بشكل كلي بين الدولتين، ولكن بوجود صراع كبير تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الروسية، أدى ذلك إلى تشتت الحياة الاقتصادية بشكل كبير في سوريا، الأمر الذي نتج عنه تعطيل الحياة الاقتصادية في الأردن وخصوصاً للتجار في المناطق الحدودية الأردنية المحاذاة للجانب السوري هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد تكبدت الأردن خسائر فادحة جراء إغلاق المنافذ الحدودية الأردنية السورية لوجود قوى أمريكا وروسيا اللاتي يفرضن أنفسهن على الأراضي السورية دون تدخل وفرض رأي النظام السوري، إذ أحكمت روسيا وأمريكا القبضة على الدولة السورية وأغلقت منافذ الحياة للعالم الخارجي وخصوصاً للأردن.

وعلى الرغم من وجود نفوذ جيوسياسي أردني على الأراضي السورية وسعي الأردن لإيجاد منطقة آمنة سورية على حدوده الشمالية، إلا أن هذه الفكرة لا تفي بالغرض الذي يحقق للأردن متابعة مسيرتها الجيوسياسية في المنطقة السورية، وإما تعمل على تهدئة الأجواء نسبياً لئلا ينعكس الضرر الأمني على الأراضي الأردنية (عودة، 2017).

المطلب الثاني: التدخلات الروسية الأمريكية في سوريا وأثرها الجيوسياسي على الأردن

للأزمات الدولية والإقليمية آثار جسيمة قد تطال دولاً بعيدة سياسياً عن النزاع ولكنها قريبة جغرافياً وخصوصاً التدخلات العالمية في الشأن العربي، فبمجرد تدخل أي شريك دولي في الشأن العربي لا ريب أن تتأثر الجيوسياسية لدول الجوار الجغرافي، وخصوصاً في الأزمة السورية وأن تدخل قطبي القوى العالمية فيها متمثلة في الجانب الروسي وكذلك الأمريكي يترك العديد من الآثار الجوهرية على الجانب الجيوسياسي لدول الجوار الجغرافي، وللتدخل الأمريكي الروسي في التدخل بالشأن السوري عدداً من الآثار السلبية على الجيوسياسية الأردنية تتمثل في النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: أثر النزاع الروسي الأمريكي في سوريا على الحدود الجغرافية الأردنية.

ثانياً: أثر النزاع الروسي الأمريكي في سوريا على الأمن الوطني الأردني.

ثالثاً: أثر النزاع الروسي الأمريكي في سوريا الحياة الاقتصادية في الأردن.

وفيما يلي إيضاح لكل منها على حدة:

أولاً: أثر النزاع الروسي الأمريكي في سوريا على الحدود الجغرافية الأردنية :

للحدود الجغرافية الأردنية أهمية كبرى في عيون القيادة الأردنية، ذلك أن الخطر الإيراني والمليشيات المسلحة وتنظيم الدولة والصراع الروسي الأمريكي كله جعل من الدولة السورية ساحة صراع مفتوح، لذا فإن الحدود الأردنية السورية تعرضة ومعرضة للاختراقات والهجمات التخريبية جراء هذه الأزمة واسعة النطاق، والجدير بالذكر أن الحدود الأردنية تعرضت لهجمات إيرانية أودت بخسائر من جانب حرس الحدود الأردني، أضف إلى ذلك وجود الجيش التابع لتنظيم الدولة والذي يسمى نفسه جيش خالد بن الوليد الذي تم إنشائه في عام 2016 يقبع خلف الحدود الأردنية، والذي يحمل في طياته فصائل مجندة أهمها فصيل لواء شهداء اليرموك وجيش الجهاد وحركة المثنى الإسلامية، ويتمركز هذا الجيش في مدينة درعا المحاذية للجانب الأردني، حيث أن القرب الجغرافي لهذا الجيش والمليشيات الشيعية والحرس الثوري الإيراني يجعل من الحدود الأردنية معرضة على الدوام لأي هجمة محتملة من هذه الأطراف التي لا تحمل الود للجانب الأردني، إذ أن الأردن أعرب عن قلقه من تواجد هذه الفئات خلف حدوده الجغرافية ذلك أن تنظيم الدولة يمتلك القدرة على شن هجمات عسكرية ومسلحة ضد حرس الحدود الأردني من خلال أساليب الكر والفر، وإثارة التحركات العسكرية والضربات المباشرة لجر الأردن لحرب إستنزاف في المنطقة السورية، أضف إلى ذلك أن الأردن لديه بعد نظر حول إمكانية كل من تنظيم الدولة والمليشيات المسلحة باستقطاب العديد من العناصر المسلحة ووضعهما نصب أعين الدولة الأردنية سواء من الداخل الأردني أو خلف حدوده مباشرة، كما أن وجود هذه العناصر يمكن بسهولة استقطاب أفراد أردنيين متأثرين بالفكر التي تحمله هذه الفصائل ويمكنهم التسلسل بسهولة من وإلى الدولة السورية، ويمكنهم حمل العديد من الأفكار والأسلحة والمتفجرات التي أولاً عبرت الحدود بطرق غير شرعية مثلت اختراق للحدود الأردني وكيانه المستقل، وأيضاً ضرب الأمن والاستقرار والسلم الأردني عند عودتهم من الأراضي السورية ذات الجوار الجغرافي والحدودي للأردن (عودة، 2017، ص: 2).

ثانياً: أثر النزاع الروسي الأمريكي في سوريا على الأمن الوطني الأردني :

لا شك أن المملكة الأردنية عانت منذ اندلاع الثورة السورية جراء العديد من التهديدات على أمنها الوطني، وذلك من خلال الأخطار المحدقة والتي تنظر بعين ثاقبة للأمن الوطني الأردني وكيفية النيل من هذا الأمن وتدمير قواعد الأمن الوطني والسلم المحلي الذي تتمتع به الأردن رغم جميع المتغيرات والصراعات في المنطقة ولا سيما الصراعات على الأراضي السورية

وقد تمثلت المخاطر التي تلوح في أفق الأمن الوطني الأردني بالنقاط الرئيسية التالية:

- خطر تنظيم الدولة ومعضلة إعادة إنتشارها: نتيجة للموقف الأردني ضمن دعمه للتحالف الدولي لضرب تنظيم الدولة في العراق وسوريا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كان الحقد يملأ قلوب قيادات تنظيم الدولة وتنتظر ساعة الرد على الموقف الأردني، حيث كان للأردن دوراً بارزاً في محاربة تنظيم الدولة في سوريا والعراق وذلك من خلال مشاركة الجيش العربي الأردني في هذا التحالف ضد التنظيم، وتدريب القوات السورية والأجنبية في الأراضي الأردنية، وإعطاء المشورة للجنود العرب والأجانب في كيفية خوض الحروب المفتوحة ضد هذا التنظيم، ونظراً لهذا الدور الفعال للأردن، كان لا بد من معرفة أن تنظيم الدولة لن يترك ثأره تجاه الأردن شعباً وقيادة، فما كان إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة إلا بداية لإشارة من تنظيم الدولة بأن الأردن هي التالية بهجماتها العسكرية، فقد جاء على غرار الفوضى في سوريا دوراً لتنظيم الدولة بضرب الأمن الوطني الأردني من خلال تفجير سيارة مفخخة بين حرس الحدود الأردني، أضف إلى ذلك أن الأردن ونتيجة لاحتضانها أكثر من مليون لاجئ سوري كان للتنظيم دخولاً للعمق الأردني من خلال انخراطهم مع حملات اللاجئين للأردن حتى دخلوا الشارع الأردني وأثروا على معتقدات بعض الجماعات وما نتج عن هذا الدخول إلا عدة حوادث ضربت الأمن الوطني الأردني بالصميم كان من أهمها حادثة قلعة الكرك
- التدخل الإيراني من جانب الأراضي السورية بالشأن الأردني: لا شك أن الثورة السورية أعطت غطاءً مناسباً للدولة الإيرانية لدخول الأراضي السورية بشكل عسكري واسع النطاق تنفيذاً للهدف الإيراني والذي يكمن في إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية على أراض عربية، فبعد دخول القوات الإيرانية المناصرة للنظام السوري، تمكنت من احتلال أراض واسعة من الدولة السورية لتحكم قبضتها على عدداً من الدول العربية تتمثل في كل من العراق وسوريا ولبنان (هلال، 2011، ص: 1، 2)، وكان الأمل يملئ عيون الدولة الإيرانية في النيل من الأردن وضمها للدول العربية التي تحكم سيطرتها عليها، ذلك أن الأردن من أوائل الدول التي حذرت من التوسع الإيراني في المنطقة حيث أن ملك الأردن، الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حذر من خطر التوسع الشيعي الإيراني في المنطقة في عام 2004 ووصفه بالهلال الشيعي الذي يلتف حول الوطن العربي، كما منع الأردن العديد من السياسات الإيرانية التي تجعل من إيران دولة ذات نفوذ في المنطقة العربية ورفض الأردن أيضاً إقامة السياحة الدينية والتوافد الإيراني للأردن (عودة، 2017، ص: 3).

هذا الرفض الأردني للتواجد الإيراني في المنطقة لم يترك دون المساس بالأمن الوطني الأردني، فكان للدولة الإيرانية طموحات ذات أبعاد سلبية تحمل في طياتها عمليات تخريبية في الأردن كان من أهمها المخطط التفجيري الذي جلبته إيران للأردن في وسط العراق والفوضى الإقليمية والدولية في الدولة السورية، إذ قام خالد كاظم الربيعي وهو عراقي الجنسية ويتبع لفيلق القدس الإيراني، بإدخال موارد ومتفجرات للأردن لغرض تفجير مواقع هامة في الأردن إلا أن الأجهزة الأمنية الأردني كشفت هذا العمل الإرهابي وأوقفته قبل البدء به، ولكن وعلى الرغم من أنه تم منع التفجير، إلا أن الأمن الوطني الأردني تأثر بشكل واضح واهتزت أسسه وأدى بالمنظومة الأمنية الأردنية بالشعور بنقص الأمن والأمان الذي طالما تمتعت به الأردن شعباً وقيادة، والجدير بالذكر أن الحقد الإيراني على الأردن لم يكن وليد اللحظة، وإنما كان حقداً دفيناً لما أحققه الأردن من خسائر كبرى للجانب الإيراني بحرب العراق وإيران، حيث كان للأردن دوراً بارزاً في هذه الحرب التي أدت إلى خسارة إيران الحرب ودمار جزء كبير من منظومتها العسكرية وبنيتها التحتية ومقتل حوالي مليوني إيراني في هذه الحرب، وعليه فقد شكلت الأزمة السورية غطاءً مناسباً لإيران لتنفيذ مخططاتها ضد الأمن الوطني الأردني وإضعاف قواه السياسية والاقتصادية والتنمية (يوسف وآخرون، 2015، ص: 4).

ثالثاً: أثر النزاع الروسي الأمريكي في سوريا الحياة الاقتصادية في الأردن :

يعاني الأردن منذ سنوات من التضخم الترهلات الاقتصادية المتأتية من ندرة الموارد المتاحة في الأراضي الأردنية، وعدم مقدرة الأردن على التماشي مع الدول الصناعية والتجارية وبناء منظومة اقتصادية كما هو الحال في العديد من الدول ولا سيما دولاً عربية مجاورة جغرافياً للأردن، وبالرغم من ذلك، فالأردن يتمتع بسياسات حكيمة ذات علم ومعرفة في كيفية تسيير الشؤون الاقتصادية للبلاد ومنع إنهيار الاقتصاد الأردني، ولكن ومع تداعيات الأزمة السورية وما بها من صراعات للدول العظمى وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية والدولة الروسية، كان التأثير واضحاً على الجانب الجيوسياسي الاقتصادي الأردني، تمثلت الآثار السلبية للأزمة السورية وما بها من صراعات على الاقتصاد الأردني من خلال توافد الأعداد الهائلة من اللاجئين السوريين للأراضي الأردنية والذين بلا شك أثروا على توزيع الموارد المتاحة الاقتصادية والطبيعية، إذ أن اللاجئين هم شعب لديه العديد من المتطلبات الحياتية لأغراض إستمرارية الحياة، وكان جزء من متطلبات حياتهم على حساب الإمكانيات الاقتصادية الأردنية الضعيفة أساساً

كما أن إغلاق الطرق التجارية بين الأردن وسوريا متمثلاً بالمراكز الحدودية في كل من مدينة الرمثا الأردنية ذات المنفذ الحدودي لمحافظة درعا السورية معقل الثورة السورية، ومنفذ جابر الحدودي على جانب بلدة نصيب السورية، هذان المنفذان كانا يمثلان أهم الطرق التجارية لتسيير الأمور الاقتصادية والتجارية الأردنية من خلال تبادل البضائع والسلع بين الجانبين، وحركت المنافذ الحدودية هذه عجلة الاقتصاد الأردني لعقود، وعلى الرغم من تدني الأداء التجاري جراء الأزمة السورية، إلا أن هذه المنافذ أُلقت بالكامل عندما أصبح الصراع دولياً يشمل كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، نتج عن هذه الإضطرابات إزدياد نسبة البطالة في الشارع الأردني، ونفاذ للمقدرات الطبيعية النادرة نسبياً في الأردن وتدني مستويات ومؤشرات القوى الاقتصادية الأردنية، حيث أكدت الدراسات وجود تدني بمستويات النمو الاقتصادي في الأردن إذ حقق النمو الاقتصادي الأردني في عام 2015 نمو بنحو 2.4% بينما في عام 2016 حقق النمو الاقتصادي تراجعاً في مؤشراته حيث بلغ حجم النمو الاقتصادي 2%، وشهدت بداية سنة 2017 ترددات في هذه النسبة إذ أنه وحسب مراقبين للوضع الاقتصادي الأردني بأن هذا الرقم سيرتفع نتيجة لتنشيط السياحة في الأردن بعد عام 2017م (البنك الدولي، 2017، ص: 1).

كما وتجدر الإشارة في هذا المقام أن الاقتصاد الأردني الخاص بالشعب الأردني عانى بشكل حاد جراء الأزمة السورية أيضاً ولكن هذه المرة من خلال دخول اللاجئين السوريين إلى سوق العمل الأردني، سواءً بطرق رسمية أو غير رسمية، فقد أدى أخذ حصة وظيفية من المواطنين الأردنيين إلى وصول الشعب الأردني إلى مستويات ساحقة من الفقر، والجدير بالذكر أن المواطن السوري وعلى الرغم من حصوله على مساعدات من منظمات دولية في المملكة الأردنية، فهو مواطن نشيط يبيع كسب المال وتحسين المستويات المعيشية لديه في الأردن، فقد أكدت العديد من الدراسات بأن المواطن السوري أضحى يعمل في السوق الأردني عوضاً عن العامل أو الموظف الأردني بشكل كبير جداً نظراً لتدني مستويات الاجور التي يقبل بها السوريين في الأردن، ولكن لا يقبلها المواطن الأردني لأنها أولاً لا تلبى أدنى احتياجاته، وثانياً بأنه لا يتقاضى أي مساعدة تعيله وتساند أجره أو راتبه الذي يتقاضاه جراء عمله او وظيفته في بلده الاردن، لم يقتصر الأمر على السوريين من الذكور بل تعدى ذلك وصولاً إلى النساء السوريات اللاتي يعملن في العديد من المحال التجارية والمؤسسات مختلفة الأنشطة والمجالات وبأجور متدنية جداً أدى ذلك إلى استغناء أرباب العمل عن الموظفين من الذكور والإناث الأردنيين، لأن البديل كان ذي وفرة في المصروفات لأصحاب المشاريع وأرباب العمل في المملكة الأردنية، جميع هذه العوامل أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة الأردنية

وخصوصاً عند فئة الشباب الذين كانوا يعانون من قبيل الأزمة السورية من البطالة، والذين بدورهم يمثلون ضغطاً على السياسة الأردنية في ضرورة تلبية حاجاتهم من الوظائف والأعمال للابتعاد عن شبح الفقر وتبعياته، أضاف إلى ذلك وجود حوالي مليون ونصف المليون لاجئ سوري في الأردن سيؤدي بالحكومة الأردنية إلى زيادة نفقاتها على السكان وإنشاء البنى التحتية ومصروفات الأجهزة الأمنية للحفاظ على الأمن الأردني من بعض المخربين في أراضيه (كوابل، 2015 ص: 19-21).

الخاتمة

تمثلت هذه الدراسة وسعت لدراسة موضوع الصراع الروسي الأمريكي في سوريا وأثره الجيوسياسي على المملكة الأردنية خلال الفترة الممتدة منذ بداية الثورة السورية في عام 2011 وحتى عام 2017، في فترة الدراسة هذه شهد العالم بأسره مدى شراسة الثورة السورية والتعامل معها سواءً على المستوى الداخلي متمثلاً بالنظام السوري في كيفية قمع الثورة السورية والسيطرة عليها عسكرياً أو من جانب التدخلات الخارجية من خلال دولاً عظمى عالمية كالولايات المتحدة الأمريكية والدولة الروسية، جميع تلك الصراعات في المنطقة السورية لم تمر مروراً طبيعياً دون أن تترك أثراً واضحاً ليس فقط على المستوى السوري وشؤونه الداخلية، وإنما أيضاً على المستوى الخارجية لسوريا، تلك الآثار والتي ألفت بظلالها على الجيوسياسية الأردنية بشكل واضح وأثرت على المسيرة السياسية للأردن طبقاً لأهمية الجانب الجغرافي والاستراتيجي السياسي للجانب السوري وعليه وبعد أن قمت بالتطرق للمواضيع الحيوية في دراستي الحالية، وبناءً على ما جاء بها من أسئلة الدراسة التي تمخضت عن مشكلتها الرئيسية، خلصت الدراسة إلى جملة من الأهداف وتبعتها توصيات علمية واضحة ودقيقة سيتم عرضها في هذا القسم.

النتائج

من خلال ما تم سرده في الدراسة الحالية حول موضوع التدخلات الروسية الأمريكية في سوريا وأثرها على الجيوسياسية الأردنية من خلال فصول الدراسة الحالية، فقد خلصت الدراسة لعدة نتائج تمثلت فيما يلي:

أولاً: ظهرت الأزمة السورية كأحد أهم الأزمات العالمية والثورات العربية في العصر الحديث لما تمخض عنها من الكوارث الإنسانية والبيئية ودمار للبنية التحتية للدولة السورية، وتدخل العديد من الأطراف الإقليمية والدولية في شأنها الداخلي وتأثر العديد من دول الجوار الجغرافي بهذه الأزمة في شتى المجالات.

ثانياً: جاءت الأزمة السورية على غرار الثورات العربية السابقة لها في كل من تونس وليبيا ومصر واللاتي نجحن في إزالة رموز الحكم وقادته وهذا ما أراداه الشعب السوري بضرورة الإصلاح السياسي لجميع مؤسسات الدولة أو مغادرة القيادة ورجالها، بالإضافة إلى إنهاء عصر الفساد الإداري والقيادة المجحفة في حقوق الشعب في جميع أجهزة الدولة، والوصول إلى الديمقراطية والعدالة الإجتماعية التي لم تكن توجد لها أي معلم من معالم الحياة في الدولة السورية ونظامها.

ثالثاً: أظهرت الدراسة مدى التأثير السلبي للأمن الوطني الأردني جرّاء الأزمة السورية، التي حملت في طياتها العديد من الجماعات المسلحة سواءً السورية المحلية أو الإقليمية أو حتى الدولية حتى أصبحت سوريا ساحة للصراع الدولي والذي بلا شك أثر على منظومة الأمن الوطني الأردني من خلال تعرض المملكة الأردنية الهاشمية لعدد من الهجمات والاختراقات الحدودية الأمنية سواءً من مجموعات مسلحة مدعومة من دول إقليمية كإيران أو من قبل زحف الأطراف المتصارعة بالقرب من الحدود الأردنية الشمالية، ومحاولات بعض الجماعات والدول من ضرب الأمن الوطني الأردني في عالم الفوضى الذي نشأ عن الأزمة السورية.

رابعاً: كما أظهرت الدراسة وجود عديد من الاعتبارات الجيوسياسية بين كل من الأردن وسوريا تنبع من مدى التقارب بين الدولتين على عدة مستويات منها الجوار الجغرافي والثقافة والدين واللغة والعوامل السياسية والاقتصادية.

خامساً: كما أظهرت الدراسة أثر وعلاقة ارتباطية على نحو سلبي للصراع الروسي الأمريكي على الجيوسياسية الأردنية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، والتي تمثلت بالنقاط التالية:

- وجود أثر سلبي للتدخلات الروسية الأمريكية على الجيوسياسية الأردنية فيما يخص الجانب الحدودي للمملكة الأردنية، وذلك من خلال زحف الصراع أحياناً للحدود الأردنية، وتعرض الأردن لاختراقات حدودية في أحيان أخرى خلال فترة الصراع الممتدة منذ عام 2011 وحتى عام 2017.
- وجود أثر سلبي للتدخلات الروسية الأمريكية على الجيوسياسية الأردنية فيما يخص الأمن الوطني الأردني، إذ أن السياسة الأردنية في تعاملها مع معطيات الأزمة السورية جعلتها عرضةً للتداعيات السياسية لدول إقليمية مهددة للأمن الوطني الأردني، بالإضافة إلى احتمال دخول الأردن في هذا النزاع يعرض الأمن الوطني الأردني لتوترات ذات أبعاد سياسية في سياساتها الخارجية.
- وجود أثر سلبي للتدخلات الروسية الأمريكية على الجيوسياسية الأردنية فيما يخص الجانب الاقتصادي، إذ أن الأردن بلا شك كان يعتمد على الجانب السوري في تسيير حجم كبير من العمليات التجارية والاقتصادية، بالإضافة إلى تواجد أكثر من مليون مواطن سوري لاجئ في الأردن أدى ذلك إلى ضعف الاقتصاد الأردني الذي كان يعاني منذ البداية من ضعف في أسسه ومعطياته من خلال التضخم الاقتصادي وندرة الموارد الاقتصادية وارتفاع حجم البطالة في الأردن.

التوصيات

إستناداً للنتائج السابقة فأوصي بما يلي:

أولاً: ضرورة أخذ المملكة الأردنية بالتدابير الوقائية ضد الهجمات سواءً السياسية أو العسكرية أو التوترات الاقتصادية المحتملة المتمخضة عن النزاع الروسي الأمريكي في الدولة السورية.

ثانياً: ضرورة إحكام الأردن قبضتها على الحدود الأردنية بشكل أكثر فعالية من السنوات السابقة للأزمة السورية، منعاً من أي احتمال سلبي قد يؤدي بانتهاك الأراضي الأردنية والتأثير سلباً على أمنها الوطني.

ثالثاً: ضرورة دخول المملكة الأردنية كطرف إصلاحي في الأزمة السورية، لتهدئة الأجواء السورية، ذلك أن الأردن تريد سوريا آمنة تنعكس معطيات الأمن والسلم فيها على الجانب الجيوسياسي الأردني.

رابعاً: ضرورة إجراء حملات توعوية للأردنيين حول ضرورة العلم بمجريات الثورة السورية وتداعيات النزاعات الدولية فيها وما آلت إليه الدولة السورية، منعاً لأي إختراق وغزو فكري وثقافي للشعب الأردني قد يؤدي إلى إثار الشغب في الشارع الأردني، وبالتالي دخول قوات دولية للأردن تؤدي بالنهاية إلى كوارث إنسانية وطبيعية كما هو الحال في الدولة السورية.

خامساً: ضرورة لجوء المملكة الأردنية لبناء علاقات دبلوماسية مع عدد من الدول التي من شأنها أن تكون مساندة للأردن في الحفاظ على جانبها الجيوسياسي وأمنها الوطني بكافة المعايير.

سادساً: أوصي بضرورة إجراء المزيد من الدراسات العلمية حول موضوع الدراسة الحالي، إذ أن موضوع الجيوسياسية الأردنية وتأثرها بالنزاعات الإقليمية القابعة في الدول المجاورة للأردن مثل سوريا والعراق، هو حقل علمي ومعرفي لا زال متاحاً لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث فيه، والخروج بنتائج وتوصيات ذات أهمية بالغة للشأن الأردني.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر العربية :

- ١- زيبيدي. سامي (2018)، أسباب التدخل الأمريكي في سوريا، بحث منشور، موقع مجلة الزمان، العراق.
- ٢- مرسي. مصطفى (2017)، التدخل العسكري الروسي المكثف في سورية: الدوافع والتداعيات والنتائج، بحث منشور، إدارة مكتب وزير الداخلية، القاهرة، مصر.
- ٣- غريب. قصي، (2017)، السياسة الأمريكية تجاه الثورة السورية، بحث منشور، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، بغداد، العراق.
- ٤- مركز الشرق العربي، (2017)، التدخل الأمريكي في سوريا "لماذا؟"، بحث منشور، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، بريطانيا.
- ٥- حشود. نور الدين (2017)، جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحويلات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري، بحث منشور، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (16)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- ٦- حمو. جوان (2017)، سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كورد سوريا فيها، بحث منشور، ملحة دراسات سياسية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر.
- ٧- باراسيليتي. أندرو وآخرون (2017)، منع انهيار الدولة في سوريا، بحث منشور، منظور تحليلي، رؤى خبير بشأن قضايا السياسات الآنية، مؤسسة (RAND)، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٨- كونابل. بين (2015)، من الإستقرار السلبي إلى الإيجابي (كيف يمكن لأزمة اللاجئين السوريين أن تحسن من آفاق مستقبل الأردن، بحث منشور، مؤسسة (RAND)، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٩- عودة. نبيل (2017)، الدور الأردني في سوريا: المناطق الآمنة ومستقبل الأزمة، بحث منشور، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

- ١٠- بلجهم. أسماء (2016)، الدور الأمني لروسيا في سوريا بعد ثورات الربيع العربي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- ١١- الكرد. أسامة (2016)، نظرية الفوضى الخلاقة وأثرها على الأمن العربي، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة، فلسطين.
- ١٢- مكناي. سمر (2015)، معالجة صحيفة المد الأردنية للأزمة السورية (2011-2014)، رسالة ماجستير، جامعة البترا، الأردن.
- ١٣- بوزيدي. عبد الرزاق (2015)، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير - بسكرة، الجزائر.
- ١٤- فهد. معن (2014)، الثورة السورية: قصة البداية، كتاب منشور، القسم السياسي والعلاقات العامة، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، تركيا.
- ١٥- وادي. عبد الكريم، (2012)، بحث في الإطار المفاهيمي والنظري لعلم الجيوسياسة، بحث منشور، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، فلسطين.
- ١٦- هلال. فراس (2011)، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، تقييم حالة، المركز العربي للإبحاث ودراسات السياسات، معهد الدوحة، قطر. محمد. إبراهيم (2013)، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (2013-1999) دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- ١٧- مصطفى. سهام (2015)، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- ١٨- سليمان. أماني (2016)، أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الإقليمي (2011-2016)، بحث منشور، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- ١٩- بورشيفكايا. آنا (2016)، روسيا في الشرق الأوسط، بحث منشور، معهد واشنطن للدراسات، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢٠- صاري. غادي (2016)، الإدارة الذاتية الكردية في سوريا: بين الطموح والبقاء، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعهد الملكي للشؤون الدولية، بريطانيا.

- ٢١- محمد. حمد (2015)، المنافسة الأمريكية الروسية في الشرق الأوسط "الأسباب والنتائج" بحث منشور، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، العراق.
- ٢٢- رشيد. أسامة (2015)، التدخل العسكري الروسي في سورية وتحدياته أمريكا، بحث منشور، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر.
- ٢٣- يوسف. فاروق وآخرون (٢٠١٥)، رفض الهلال الشيعي وراء مخطط إيراني لإستهداف الأردن، صحيفة الغد، العدد (٩٩٧١)، لندن.
- ٢٤- باكير. علي (2013)، تقييم الحالة الحرجة داخل سوريا والسيناريوهات المتسقبلية، منطقة البحوث الاستراتيجية (USAK)، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢٥- عبادي. انتصار ومجيد. كمال (2012)، أسباب عداة أمريكا لسوريا، مقال منشور، صحيفة القدس، العدد (7293)، فلسطين.
- ٢٦- العذاري. تغريد (2014)، النظريات المتعلقة بالدولة، بحث منشور، جامعة بابل- كلية التربية الإسلامية، العراق.
- ٢٧- السرحان. صايل والمقداد. محمد (2013)، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية: 2002-2011، بحث منشور، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد (2)، الجامعة الأردنية، الأردن.
- ٢٨- محمود. فارس (2011)، السياسة الأمريكية تجاه سوريا "1991-2005"، بحث منشور، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 5، العدد (12)، جامعة الموصل، العراق.
- ٢٩- شيخ. سلمان، (2012)، ضياع سوريا وكيفية تجنبه، بحث منشور، مركز بروكجز الدوحة، قطر.
- ٣٠- ساتيك. نيروز (2013)، الثورة السورية الوطنية وتنامي القومية العربية، كتاب منشور، دار قدمس للنشر، العدد (6/2) بيروت، لبنان.
- ٣١- الحسني. أحمد (2012)، حالة الثورة السورية، بحث منشور، ندوة الإسلاميون والثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

٣٢- أبو ظاهر. كامل (2012)، الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية، بحث منشور، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

٣٣- المركز العربي للدراسات المستقبلية، (2012)، الجيوبوليتيك أو الجيوسياسة، موقع المركز العربي للدراسات المستقبلية، تاريخ الوصول: 2017/11/8،
<http://www.mostakbaliat.com/archives/16716>

٣٤- الفايز. ذياب (2013)، العلاقات الأردنية الأمريكية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٣٥- حسو. أحمد (2015)، الخلاص أم الخراب: سوريا على مفترق طرق، كتاب منشور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر.

٣٦- مدني. مایسة (2014)، التدخل الروسي في الأزمة السورية، بحث منشور، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، العدد (4)، جامعة النيلين، مصر.

٣٧- الجازي. هاييل (2016)، مفهوم الصراع الدولي، بحث منشور، موقع موضوع، تاريخ الوصول: 2017/11/8،

http://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A

٣٨- عزي. مازن (2016)، التدخل الروسي في سوريا والجيوسياسية الأوراسية، بحث منشور، موقع الجمهورية، تاريخ الوصول: 2017/2/11، <https://www.aljumhuriya.net/ar/35028>

٣٩- عبد الحليم. سميحة (2016)، التدخل الروسي في سوريا وموازنين الصراع، بحث منشور، موقع أخبار مصر، تاريخ الوصول: 2018/2/11،

<https://www.egynews.net/713918/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%89-%D9%81%D9%89-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9>

٤٠- البنك الدولي (2017)، البنك الدولي في الأردن، مقال منشور، موقع البنك الدولي، الأردن، تاريخ

الوصول: 2018/4/15، <http://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview>

٤١- الحوراني. يوسف (2008)، سياسة الأردن الخارجية، بحث منشور، موقع صحيفة الرأي الأردني،

تاريخ الوصول: 2018/3/31،

http://www.alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View_Articlear.as

[.px?type=2&ID=296#](http://www.alraicenter.com/alraicenter.com/User_Site/Site/View_Articlear.as)

قائمة المصادر الأجنبية :

Samaan. Jean-Loup (2012), Jordan's New Geopolitics, research, Global Politics and Strategy, online: <https://www.iiss.org/en/publications/survival/sections/2012-23ab/survival--global-politics-and-strategy-april-may-2012-1b13/54-2-03-samaan-3dc8>.

Hassan. Fareed and Al-Saci. Djelloul (2004), The World Bank, WORLD BANK OPERATIONS EVALUATION DEPARTMENT, Washington, USA.

Bataineh. Mohammad and Anderson. Sharon (2015), Jordanian Social Studies Teachers' Perceptions of Competency Needed for Implementing Technology in the Classroom, CONTEMPORARY EDUCATIONAL TECHNOLOGY, 2015, 6(1), 38-61, Colorado State University, United States.

The Russian-American conflict in Syria and Its Geopolitical Impact On The Jordan (2011-2017)

Prepared by: Osama Al Zboun

The supervision of Dr: Ali Al Sharaa

Abstract

This study aimed to identify the impact of the Russian-American conflict in Syria on the geopolitics of Jordan during the period from 2011 to 2017, and to identify the causes of the Syrian crisis and its effects on the Jordanian national security.

In order to achieve the objectives of the study and to reach its final results, the researcher used a number of approaches, namely the geopolitical approach, the approach of role theory and analytical descriptive methodology.

The results of the study showed that the causes of the Syrian crisis were the impact of the Syrian people by the Arab peoples who had successfully tested the revolutions in their country and overthrew their tyrannical leaders, in addition to demanding the Syrian people for democracy and social justice, the Syrian leadership responded harshly which led to the outbreak of the bloody Syrian revolution.

The results of the study showed that Jordan was significantly affected by the Syrian crisis because of the geographic, cultural, historical and religious proximity between the two countries and the Jordanian positions against the Syrian crisis.

Finally, the results of the study showed a negative correlation and impact of the Russian-American conflict on the Jordanian geopolitics during the period 2011-2017 which was influenced by the Jordanian geopolitical aspects on Jordan's border, Jordan's national security and the economic side of Jordan.

Keywords: Russian-American conflict, foreign interference, Syrian revolution, Jordanian geopolitics.